جامعة المنوفية
كلية الحقوق

الجوانب القانونية والاقتصادية للأمن الغذائي المصري في ضوء المتغيرات المحلية والعالمية

Legal and economic aspects of Egyptian food security in light of local and global variables

الباحث

حامد محمد فريد حامد خلف

باحث دكتوراه

قاضى بمجلس الدولة

hafezkhalaf@gmail.com

ملخص الدراسة

ظهرت المخاوف بشأن الأمن الغذائي بشكل واضح بعد سنوات قليلة من الحرب العالمية الثانية، وذلك كاستجابة للطلب المتزايد على الغذاء فهي بلا شك القضية الأكثر جوهرية والتحدي الديموغرافي والبيئي الأكثر لفتًا للنظر خلال الحقبة الحالية كما إن تزايد عدد سكان العالم وقدرة الطبيعة المحدودة على إنتاج الغذاء هما السبب الجذري للمخاوف المتزايدة بشأن الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم بالاضافة إلى أن هناك قلق عام من أن حجم السكان قد يتجاوز الإمدادات الغذائية العالمية وهو الامر الذى قد ينجم عن انعدام الأمن الغذائي وعدم توافر الغذاء.

ومن اجل تحقيق اهداف الدراسة قام الباحث بتناول مفهوم الأمن الغذائي وأوضاع الأمن الغذائي على مستوى العالم وكذا أزمة الغذاء فى ضوء المتغيرات العالمية والمحلية التكتلات الأقتصادية ودورها فى تحقيق الأمن الغذائى في ضوء المتغيرات المحلية والعالمية.

Abstract

Concerns about food security emerged clearly a few years after World War II, in response to the growing demand for food. It is undoubtedly the most fundamental issue and the most striking demographic and environmental challenge of the current era. The growing world population and nature's limited ability to produce food are the reason. The root of the growing concerns about food security around the world is the general concern that population size may exceed global food supplies, which may result from food insecurity and lack of food availability.

In order to achieve the research objectives, the researcher addressed the concept of food security and the food security situation at the world level, as well as the food crisis in light of global and local variables, economic blocs and their role in achieving food security in light of local and global changes.

مقدمة

تعاني الدول العربية من مشكلة الغذاء، وذلك بسبب التجزئة وانعدام التخطيط التكاملي، وعدم استخدام الموارد الطبيعية والبشرية والمالية بشكل كامل، وقد أدى ذلك إلى زيادة الفجوة الغذائية في الوطن العربي.

وإن كان الاهتمام بالتسويق في مجال السلع الغذائية في المراحل الأولى كان منصبا على توفير السلع الغذائية أي أن الاهتمام كان منصبا على الكم لأن الطلب يفوق العرض ثم في مرحلة ثانية كان الاهتمام بالجودة و النوعية أو الموازنة بين الكم و الكيف في السلع الغذائية و حاليا في المرحلة الأخيرة بدأ التركيز على الأبعاد الصحية للسلع الغذائية أو ما يعرف بأمان الغذاء.[١]

ويعتبر الأمن الغذائي من التحديات الرئيسية في الوطن العربي فعلى الرغم من توافر الموارد الطبيعية من الأرض والمياه والموارد البشرية فإن الزراعة العربية لم تحقق الزيادة المستهدفة في الإنتاج لمقابلة الطلب على الأغذية واتسعت الفجوة الغذائية وأصبحت الدول العربية تستورد حوالى نصف احتياجاتها من السلع الغذائية الرئيسية وقد ازداد الاهتمام في الدول العربية بتوفير احتياجاتها من الغذاء في أعقاب الأزمة العالمية الحادة التي بلغت ذروتها في عام ٢٠٠٨ وتمثلت في مضاعفة أسعار السلع الغذائية الرئيسية وتقلص الواردات منها مما دعا الدول العربية إلى اتخاذ إجراءات استثنائية مثل دعم أسعار الأغذية وتقنيين تصدير السلع وإلغاء الضرائب على الواردات وزيادة أجور العاملين .[٢]

وفى ضوء كل ما سبق يمكن القول إن الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية والمالية لزيادة الإنتاجية في الزراعة يمثل المدخل الأساسي لتطوير القطاع الزراعي.

أهمية الدراسة

تحتل قضية الامن الغذائى مكان الصدارة في اهتمام الدوائر الأكاديمية والرسمية والشعبية على الصعيد المحلى والدولي باعتبارها من أهم القضايا المطروحة، لاسيما أن الزيادة المطرده فى اعداد السكان على مستوى العالم عاماً بعد عام وهو ما يفرضه من تطوير الأنظمة والقوانين الاقتصادية والمالية والزراعية.

---

[١] يوسف بن يزة، محددات ومهددات الأمن الغذائي فى المنطقة العربية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد ٣٨، يونيو ٢٠١٨، ص ٢٠.

[٢] الأمن الغذائي في الدول العربية، الفصل العاشر: المحور، صندوق النقد العربي، ٢٠٠٩، ص ١٧١.

ومن هنا تبرز أهمية الموضوع، الذي يفرض تحديات جديدة حول مدى فعالية السياسات القانونية والاقتصادية العالمية والمحلية، كما تبرز أهمية الدراسة في أنها تسعى إلى التوصل إلى مجموعة من النقاط وذلك من خلال الاتى:

- محاولة اعادة صياغة الجوانب القانونية والاقتصادية لمفهوم الامن الغذائى في ضوء الأدبيات الاقتصادية الحالية.
- التعرف على أبعاد مشكلة الغذاء وإيجاد حلول نسبية وتحليل ظاهرة الأمن الغذائي.
- توفير المناخ المناسب والمشجع للتمويل والاستثمار بالقطاع الزراعى وتوطين لتنمية الزراعية المستدامة لتحقيق الأمن الغذائي.
- تحديد أثر تعظيم المنافع المتوقعة في ظل التحولات التي يشهدها الاقتصاد العالمي في ظل العولمة وظهور التكتلات فضلاً عن منظمة التجارة العالمية.
- تحديد تأثير الارتفاع المتزايد لعدد السكان ومحدودية الموارد الطبيعية الزراعية ومدى تاثير الأزمة الاقتصادية العالمية عام ٢٠٠٨ على بروز حدة أزمة الغذاء.

مشكلة الدراسة

تشير الإحصائيات إلى إن عدد سكان الوطن العربي عام ١٩٩٣ كان ٢٤٠ مليون نسمة ومن المتوقع أن يتضاعف العدد بحلول عام ٢٠٣٠ إلى ٤٨٠ مليون نسمة ومع هذا الانفجار السكاني تم الضغط على النشاط الاقتصادي فأصبح عرض الإنتاج عاجز عن تلبيه الطلب المتزايد على المواد الغذائية فالمساحة الصالحة للزراعة في الوطن العربي تشكل نحو ١٤% من المساحة الكلية للدول العربية .

وتتمحور إشكالية الدراسة حول تساؤل رئيس، هل انعكست الجوانب القانونية والاقتصادية على حل قضية الامن الغذائى فى ضوء المتغيرات المحلية والعالمية، وإذا كان ذلك يمثل التساؤل الرئيسي والإشكالية العامة، فإنه يطرح بدوره العديد من التساؤلات منها:

- هل يحتاج مفهوم الأمن الغذائي إلى إعادة صياغة في ضوء الأدبيات الاقتصادية الحالية.
- ما هو أثر إغفال الأمن الغذائي كأحد العوامل المؤثرة في تحقيق السياسة الاقتصادية.
- ما هو أثر حالة العجز الغذائي التي تزداد حدة يوما بعد يوم فحجم الإنتاج الغذائي لا يكفي لتغطية الاستهلاك وهو ما يستدعى اللجوء إلى الاستيراد لتغطية العجز الأمر الذي يؤدى إلى إضعاف الأرصدة من العملة الصعبة.
- ما هو أثر محدودية وسوء استغلال الموارد المائية بجعلها عاجزة عن مواكبة الطلب المتنامي لسد احتياجات السكان من الغذاء.
- لأي مدى أثرت الأزمة الاقتصادية العالمية عام ٢٠٠٨ على بروز حدة أزمة الغذاء.

أهداف الدراسة

لم تعد قضية الامن الغذائى ومحاولة تأمينه شأناً محلياً بل أصبحت ظاهرة تأخذ الطابع العالمي وتتجاوز حدود الدول والقارات بحيث يستحيل على أي مجتمع أن يكون في مأمن كامل من آثارها، الأمر الذي استوجب مواجهتها بشكل جماعي ومنسق باعتبارها تمس مصالح المجتمع الدولي بأسره فى ظل انتهاء عصر الامن الغذائى المطلق ومحاولة الوصول إلى استراتيجية تنموية من اجل علاج أزمة الغذاء وذلك بالتطلع لامتلاك التكنولوجيا الزراعية وتوفير المناخ المناسب والمشجع للتمويل والاستثمار من اجل برنامج عاجل للتنمية الزراعية المستدامة، ومن ثم تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على أبعاد مشكلة الغذاء وإيجاد حلول نسبية وتحليل ظاهرة الأمن الغذائي.
- التعرف على ابعاد وملامح الازمات الغذائية العالمية والتوصل الى امكانية لتجنبها.
- تحديد أثر تعظيم المنافع المتوقعة في ظل التحولات التي يشهدها الاقتصاد العالمي في ظل العولمة وظهور التكتلات فضلا عن منظمة التجارة العالمية.
- استخلاص بعض ملامح لرؤية مستقبلية لتحقيق الأمن الغذائي.

منهجية الدراسة:

حتى يتسنى دراسة مشكلة الدراسة ووضع التفسيرات المنطقية لها وتحليلها واستخلاص نتائجها، نعتمد في دراستنا على المنهج التحليلي القائم على الاستقراء والاستنباط، إذ أن الدراسة تعتمد على تحليل كل جزئية من جزئيات الدراسة فيما يتعلق بالامن الغذائى وتطور هذه القضية وانعكاستها على مصر ودول العالم وكذا ازمات الغذاء العالمية الماضية والقريبة من اجل استخلاص دروس يمكن من خلالها تجنب الدخول فى ازمات جديدة علاوة على ذلك الاعتماد على تحليل البيانات والإحصائيات المنشورة عن هذه القضايا باستخدام أدوات ومتطلبات منهج الدراسة من استقراء واستنباط، حيث ننتقل من الخاص إلى العام، ومن الجزء إلى الكل اعتماداً على الملاحظة واستقراء الواقع حول قضية الامن الغذائى فى ضوء الجوانب القانونية والاقتصادية، للوقوف على طبيعة قضية الأمن الغذائى فى ظل التحولات الاقتصادية المتلاحقة وتحليل العلاقات بين قضية الغذاء وحرية التجارة ووضع استراتيجية تنموية لمشكلة الغذاء، واستخلاص مبادئ عامة بعد عدد من المشاهدات حتى أثبتت صحتها وأصبحت عموميات يمكن رصدها في تجارب الدول الأخرى، ثم ننتقل من عمومية الاقتصاد العالمي إلى خصوصية واقع الاقتصاد المصري فى محاولة منا الى تجنيبه مواطن الخطر.

تقسيم الدراسة

جاءت هذه الدراسة فى مقدمة وثلاثة اقسام، حيث اشتملت المقدمة على بيان اهمية الموضوع ومشكلة واهداف ومنهج وخطة الدراسة، ثم تناولت الثلاثة اقسام من خلال التالى بيانه:

القسم الاول: الاطار النظرى للامن الغذائى

القسم الثانى: ازمات الغذاء فى ضوء المتغيرات العالمية والمحلية

القسم الثالث: دور التكتلات الاقتصادية والاتفاقيات الثنائية للامن الغذائى في ضوء المتغيرات المحلية والعالمية

نتائج وتوصيات الدراسة

مراجع الدراسة

القسم الاول

الاطار النظرى للأمن الغذائى

أصبحت مشكلة انعدام الأمن الغذائي في العالم في السنوات الأخيرة يثير الكثير من المخاوف، خصوصا أن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الـ FAO ظلت لأكثر من ٧٠ سنة تحث الدول المتقدمة والنامية معا على ضرورة العمل على استئصال الجوع، والسعي إلى الحد من عدد السكان الذين يعانون من نقص التغذية ضمن آجال محددة، لكن الوقت يمر ولم تتمكن المنظمة من تحقيق أهدافها بشأن القضاء على الجوع، كما لم تتمكن من إجبار الدول الكبرى للوفاء بالتزاماتها الدولية اتجاه الأعداد المتزايدة من يعانون لتحقيق أمنهم الغذائي في مختلف دول العالم، هذا الهدف تريد المنظمة حاليا تحقيقه في إطار ما يعرف بالتنمية المستدامة.[١]

كما يتصدر الأمن الغذائي والقضاء على نقص التغذية جملة الأهداف الإنمائية المستدامة التي تناضل أفريقيا من أجل تحقيقها بحلول ٢٠٢٥م لكن بالرغم من انخفاض معدل الفقر منذ عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٦، بطريقة سريعة، مقارنة بسنوات ١٩٩٠ – ٢٠٠٥ فانة لا يسير بالسرعة الكافية لتحقيق هذا الهدف المرجو في أفاق ٢٠٢٥ [٢]

أولاً: الأمن الغذائي وتطوره

إن تحقيق الأمن الغذائي هو التزام قائم على الحكومات تجاه مواطنيها، فهو التزام متفرع من التزام أعمق بتوفير وحماية حقوق الإنسان، بمقتضى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة في عام ١٩٤٨ ومن هذه الحقوق: الحق في مستوى معيشة لائق للفرد وأسرته، الوارد في المادة(٢٥) من هذا الإعلان، وهو يتضمن بالضرورة كفالة الغذاء الكافي للفرد وأسرته وقد جاء النص على الحق في الغذاء الكافي على نحو صريح في المادة (١١) من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادر عن الأمم المتحدة في عام ١٩٩٦.[٣] ولذا فإن الحكومات ملتزمة بالمحافظة على حق كل مواطن في الحصول على ما يكفيه من الغذاء، وتأمينه ضد التعرض للجوع، وتحريره من الجوع إذا وقع فريسة له وهي ملتزمة،

---

[١] **آمال بوبكير، "دراسة مقارنة لمفاهيم الأمن الغذائي المستدام، الاكتفاء الذاتي والسيادة الغذائية: الجزائر نموذجا ".مجلة آفاق للبحوث والدراسات مج٥، ع١ (٢٠٢٢)،ص ٤١٨.**

[2] **Millennium Development Goals MDGs,Viewed on 20/5/2020, 1:32pm, https://www. afdb.org/fr/ topics-and-sectors/topics/millennium-development-goals-mdgs**

[٣] **العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مكتبة حقوق الانسان جامعة منيسوتا، تم الاطلاع فى ٢٠٢٠/٥/٢٨ ، الساعة ١٢:٥٤ص، http://hrlibrary.umn.edu/arab/b002.html .**

تبعاً لذلك، باتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان توافق سياسات إنتاج وحفظ وتوزيع الغذاء، مع هدف تأمين وحماية الحق في الغذاء، ومع هدف توفير الأمن الغذائي. [١]

ويعتبر الأمن الغذائي مصطلحاً شديد التعقيد، وهو لا يعني فقط زيادة الإنتاج الزراعي أو الحصول على ما يسد حاجة الإنسان وجوعه حتى لو كان بانتظام، بل يتضمن أن تكون الوجبات التي يحتاجها الإنسان متنوعة ومغذية، إضافة إلى أنه كمفهوم يشمل كذلك الخدمات، وتوفر وسائل تأمين حياة إنسانية مريحة فقد تضمن تعريف "الأمن الغذائي" في البيان الختامي لمؤتمر قمة الغذاء الذي عقد في روما في نوفمبر من عام ٢٠٠٢ أربعة مؤشرات وهي:[٢] (وفرة الغذاء، وإمكانية الحصول عليه، واستقرار إمداداته في السوق، والقدرة على استخدامه).

ثانياً: المفهوم القانوني للأمن الغذائي

لم يورد فى الدستور المصري لعام ٢٠١٤ والدساتير الأخرى قبله النص على التعريف وإنما اكتفت بالنص على دور الدولة في توفير الغذاء، بخلاف المنظمات الدولية المتخصصة التي وضعت تعريفات دقيقة له وسوف نستعرض جانب منها.

تعرفه منظمة الأغذية والزراعة الدولي(F.A.O): بأنه القدرة على توفير مخزون احتياطي عالمي من السلع الغذائية مع ضمان حد أدنى بشكل منظم [٣]، ويري (السلمي،٢٠١٥) ان الأمن الغذائي يتحقق عندما يتمتع جميع الناس في كل الاوقات بإمكانية الحصول مادياً واجتماعياً واقتصادياً على غذاء كاف وسليم لتلبية حاجاتهم الغذائية وأفضليتهم الغذائية لحياة نشطة وصحية. [٤]

بينما تعرفه منظمة الصحة العالمية بأنه: تامين جميع الظروف والمعايير الضرورية خلال عملية إنتاج وتصنيع وتوزيع وإعداد الغذاء اللازمة لضمان أن يكون الغذاء أمناً وموثوق به وصحياً وملائماً للاستهلاك البشري.[٥]، كما تعرفه **المنظمة العربية للتنمية الزراعية (AOAD)** بأنه: توفير الغذاء بالكمية والنوع اللازمتين للنشاط والحيوية بصورة مستمرة لكل أفراد الأمة اعتماداً على الإنتاج المحلي أولاً أو على أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر

---

[١] صابر، سلوى فؤاد. "تأثير مشكلة الغذائية على الأمن الغذائي في مصر ".مجلة مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الاسلامي مج ١٦، ع ٤٦ (٢٠١٢): ص ٢٩٨.

[2] تم الاطلاع فى http://saotaliassar.org/Frei%20Kitabat/DieLinke/BabilDrasat02.htm ٢٠٢٠/٦/٢٠.

[٣] عبد القادر عبد العزيز، جغرافية الكوارث الطبيعية، التركى للكمبيوتر وطباعة الأوفست، طنطا، مصر (١٩٩٤)، ص ٣٥.

[٤] عزة ابراهيم عمارة، الامن الغذائي والتنمية الزراعية في مصر، بلا دار نشر، القاهرة، (٢٠٠٩)، ص٤.

علي السلمي، اشكاليات الدستور والبرلمان، دار سما، القاهرة، (٢٠١٥)، ص١٧١.

وإتاحته للمواطنين بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكانياتهم المادية [١]، اما **البنك الدولي** فيعرفه: بانة حصول كل الناس في كل الأوقات على غذاء كافي لحياة نشطة وسليمة وعناصره الجوهرية هي وفرة الغذاء والقدرة على تحصيله)[٢]، **ويعرفه الباحث بانه:** القدرة على توفير الغذاء الكافي للجميع، بجودة عالية، وبأسعار معقولة، في جميع الأوقات .

ثالثاً: الآثار المترتبة على تفاقم مشكلة الأمن الغذائي

يمكن عرض الآثار المترتبة على تفاقم مشكلة الأمن الغذائي فى النقاط التالية:

١- انخفاض وتدني إنتاجية القوة البشرية العاملة، يؤدي عدم الحصول على الغذاء بالقدر الكافي إلى سوء التغذية وإلى مشاكل صحية خطيرة من أهمها تعثر النمو في سن الطفولة بنسبة تتراوح بين٢٢%: ٤٧% وانتشار الأنيميا وبطء معدل التكوين العقلي والنفسي وزيادة احتمال الإصابة بالأمراض والأوبئة والإعاقة الجسدية والعقلية، كما يعنى غياب الأمن الغذائي وعدم توافر الحد الأدنى من الغذاء تدهور المستوى العام للصحة وعدم القدرة على التركيز وانخفاض العائد من التعليم والتدريب وهذا بدوره يؤدي الى انخفاض مستوى الإنتاجية.[٣]

٢- التضخم، يحدث التضخم نتيجة عجز الاقتصاد القومي عن توفير الاحتياجات الغذائية المتنامية للسكان، مما يدفع بأسعار جميع السلع الغذائية إلى الارتفاع المستمر ومن ثم حدوث ارتفاع متواصل في المستوى العام للأسعار وما يترتب عليه من آثار تراكمية [٤] لذا يعد غياب الأمن الغذائي مصدراً أساسياً للتضخم في جمهورية مصر العربية وقد انعكس ذلك بوضوح في الارتفاع المستمر في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين للطعام والشراب حيث بلغ ١٧٣%عام ٢٠٠٦ باعتبار أن سنة الأساس عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ ولقد أسهم ذلك في ارتفاع الرقم القياسي لتكلفة المعيشة حيث بلغ ١٥٢,٦% في عام ٢٠٠٦ [٥] يضاف

---

[١] **تداعيات ارتفاع الاسعار العالمية للموارد الغذائية الاساسية وتاثيرها على مستوى معيشة المواطن العربى، ورقة عمل مشتركة مقدمة من المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المركز العربى لدراسات المناطق الجافة والاراضى القاحلة، الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي، الاتحاد العربى للصناعات الغذائية، الاتحاد العربى للاسمدة، للمجلس الاقتصادى والاجتماعى – جامعة الدول العربية – الدورة ٨٣، الخرطوم، السودان (٢٠٠٩)، ص١٣.**

[٢] **محمد السيد عبدالسلام، الامن الغذائي للوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة عدد ٢٣٠، (١٩٩٨)، ص٩٠.**

[3] **World Bank, Ensuring Food Security in Developing World–World Bank. Washington D.C، (1985), p.1**

[٤] **طلعت رزق الله، إمكانات ومعوقات التنمية الزراعية المستدامة في مصر – المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي – المجلد الثالث – العدد الثاني ، (٢٠١٧) ، ص ١٦.**

[٥] **البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية – العدد الأول – المجلد – ٦، القاهرة، (٢٠٠٧).**

إلى ذلك أن ارتفاع معدلات التضخم أدى إلى إعادة توزيع الدخل القومي والثروة بين أفراد المجتمع بطريقة عشوائية بعيدة عن مبادئ العدالة الاجتماعية أو الكفاءة الاقتصادية.

٣- **عجز الميزان التجاري،** يؤدى نمو الطلب على الغذاء بمعدلات أكبر من معدلات نمو الناتج المحلى من الغذاء إلى زيادة الطلب على الواردات لتغطية الاحتياجات المتزايدة للسكان من الغذاء يضاف الى ذلك أن ارتفاع معدلات التضخم إلى مستوى أعلى من العالم الخارجي يترتب عليه زيادة الواردات السلعية لانخفاض أسعارها نسبياً عن الأسعار المحلية، ونقص في الصادرات لارتفاع أسعارها نسبة إلى الأسعار العالمية، وتشتير الدراسات إلى أن زيادة قدرها ١١% من استيراد الغذاء تؤدي إلى نقص قدره ٢:١% في استيراد السلع الرأسمالية نتيجة أثر المزاحمة.[١]

٤- **التبعية الاقتصادية،** يؤدى زيادة اعتماد الدولة على المصادر الخارجية في توفير جزء كبير من السلع الغذائية ومن ثم زيادة اعتمادها على العالم الخارجي في سد العجز الغذائي عن طريق الواردات الغذائية والمعونات الغذائية إلى التبعية الاقتصادية ويرجع ذلك إلى أن الدولة قد لا تمتلك الموارد المالية الكافية لاستيراد الغذاء في ظل الارتفاع المتواصل في أسعار الحبوب الغذائية والزيوت وغيرها فتلجأ إلى الاقتراض مما يترتب عليه زيادة حجم ديونها الخارجية. [٢]

٥- **تشويه هيكل الاستثمار القومي،** يؤدي غياب الأمن الغذائي الذي ينعكس في صورة ارتفاعات متتالية في أسعار الغذاء وارتفاع في تكاليف المعيشة إلى انتشار الموجات التضخمية التي من شأنها إعادة توزيع موارد المجتمع لصالح الأنشطة الاقتصادية ذات العائد السريع على حساب الأنشطة الاستثمارية ذات العائد البطيء والتي تحتاج إلى فترة طويلة نسبياً للحصول على عائد صافي مثل أنشطة التوسع الزراعي الأفقي بما في ذلك استصلاح واستزراع الأراضي.[٣]

---

[1] **Alderman, Harold. "Food subsidies and state policies in Egypt." In Food, States, and Peasants, P187.**

[٢] في هذا المجال نذكر ما قاله مستر جون ما لونج مرشح وزارة الزراعة في أمريكا في عهد الرئيس ريجان من أن أقوى سلاح في أيدينا هو سلاح الغذاء، أنظر في ذلك: ممدوح عارف احمد مصطفى، – دراسة اقتصادية للقمح المصري في ظل مخاطر الأسواق العالمية – رسالة ماجستير – قسم الاقتصاد الزراعي –كلية الزراعة– جامعة القاهرة، (٢٠٠٧).

[٣] منى البرادعي، سياسة الغذاء في مصر– مجلة مصر المعاصرة – العدد ٤١١/٤١٠ ، (١٩٨٨) ص٤١١.

رابعاً: تطور قضية الفجوة الغذائية فى مصر

شهدت أسعار المواد الغذائية العالمية ارتفاعًا لتصل إلى أعلى مستوى لها منذ ما يقرب من عقد من الزمان، حيث قفز مؤشر أسعار الغذاء الشهري لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، وهو معيار للسلع الزراعية المتداولة عالميًا، ليتجاوز ٣٠٪ في أغسطس ٢٠٢١ مقارنة بعام ٢٠٢٠، فقد ارتفعت أسعار المواد الغذائية الآن لمدة ١٢ شهرًا على التوالي، كما ارتفع مؤشر أسعار الأغذية العالمي الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية بنحو (٣,١ %) عما كان عليه في يوليو ٢٠٢١ وبنحو (٣٢,٩ %) عن الفترة نفسها من العام الماضي، حيث سجل ١٢٧,٤ نقطة في شهر أغسطس ٢٠٢١ مقارنة بنحو ٩٥,٨ نقطة خلال أغسطس من عام ٢٠٢٠، وكان انتعاش مؤشر أسعار الأغذية في أغسطس مدفوعًا بالزيادات القوية التي سجلتها المؤشرات الفرعية لكل من السكر والزيوت النباتية والحبوب، وهو ما يعكسه الشكل التالي.

شكل رقم(١)

التطور الشهري لمؤشر السلع الغذائية للفترة (يناير ٢٠١٩ – أغسطس ٢٠٢١)

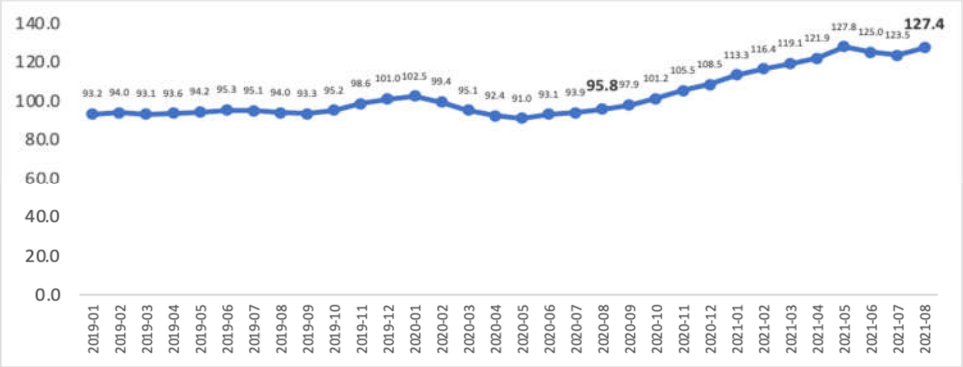

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة – الأمم المتحدة.[١]

كما ارتفع متوسط مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الحبوب بنسبة (٣١,١%) عن مستواه في أغسطس ٢٠٢٠، نتيجةً لما تسبب به استمرار حالات الجفاف في عدة بلدان منتجة رئيسية، وبالنسبة لمتوسط مؤشر الزيوت النباتية العالمية في أغسطس ٢٠٢١ بمقدار ٦,٧% مقارنة بشهر يوليو ٢٠٢١ نتيجةً لارتفاع أسعار زيوت النخيل وبذور اللفت ودوار الشمس. كما ارتفعت الأسعار الدولية لزيت النخيل لتسجل مستويات هي الأعلى في تاريخها، وكذلك بلغ

---

[١] **منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٢١، مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية يسجل ارتفاعا إضافيا للفاو، تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٣١، الساعة ١٢:٥٦م،**

http://www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/ar.

متوسط مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار السكر ١٢٠,١ نقطة في أغسطس ٢٠٢١، أي بزيادة قدرها (٩,٦ %) عما كان عليه في يوليو ٢٠٢١، نتيجة التخوّف من الأضرار التي قد تلحق بالمحاصيل جراء الصقيع في البرازيل (وهي أكبر دولة مصدّرة للسكر على مستوى العالم)، مما يفاقم التأثير السلبي لاستمرار الظروف المناخية الجافة لمدة طويلة. كما ساهمت توقعات ارتفاع الإنتاج في الهند والاتحاد الأوروبي في الحد من الضغوط المؤدية إلى ارتفاع الأسعار الدولية للسكر.

- **مما سبق يمكن إيجاز أبرز العوامل وراء ارتفاع أسعار المواد الغذائية؛** حيث يتمثل الأول في ارتفاع الطلب على المواد الغذائية الأساسية للاستهلاك البشري وعلف الحيوانات، ويتعلق العامل الثاني بأزمة المناخ بالبلدان الرئيسية المصدرة للأغذية، بما في ذلك الأرجنتين والبرازيل وروسيا وأوكرانيا والولايات المتحدة. أما السبب الثالث فيتعلق بالطلب القوي على الوقود الحيوي.
- وسوف يترتب على ارتفاع أسعار الغذاء ارتفاع فاتورة واردات الدول؛ إذ من المتوقع أن ترتفع أسعار المواد الغذائية الدولية بنحو ٤٥% خلال العامين الحالي والمقبل، منها ٢٥% خلال العام الحالي، و٢٠% خلال العام المقبل، ويعني ذلك زيادة تضخم أسعار المواد الغذائية الاستهلاكية بنحو ٣,٢ نقاط مئوية.
- فقد قدرت وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لوزارة الزراعة الأمريكية (USDA) الرقم القياسي للأسعار(CPI) ، وهو مقياس للتضخم على مستوى الاقتصاد والذي شهد ارتفاعًا بنسبة ٠,٥ % من يونيو ٢٠٢١ إلى يوليو ٢٠٢١، كما ارتفع بزيادة ٥,٤ % عن يوليو ٢٠٢٠.
- وفي مصر، يمثل بند الأغذية والمشروبات ٣٥,٩% من إجمالي مؤشر أسعار المستهلكين لإجمالي الجمهورية، كما تعتمد مصر بشكل كبير على بعض الأغذية المستوردة، مثل القمح، كونها تعد أكبر مشترٍ في العالم، بجانب الزيوت النباتية التي تستورد مصر نحو ٩٧% من احتياجاتها من الخارج. لذا تشير التوقعات إلى أن يكون ارتفاع أسعار الغذاء عالميًا له تأثير سلبي على ارتفاع الفاتورة الاستيرادية لمصر خلال الفترة المقبلة.

القسم الثانى

ازمات الغذاء

فى ضوء المتغيرات العالمية والمحلية

أولاً: مفهوم الأزمة

ان مفهوم الأزمة من المفاهيم الواسعة الانتشار في المجتمع المعاصر، حيث أصبح يمس بشكل أو بآخر كل جوانب الحياة بدءا من الأزمات التي تواجه الفرد مروراً بالأزمات التي تمر بها الحكومات والمؤسسات وانتهاء بالأزمات الدولية [١]، وحيث أن بعض الباحثين من عرف الأزمة بالمفهوم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي حيث أشار إلى ذلك بقوله:

يقصد بالأزمة من الناحية الاجتماعية: " توقف الاحداث المنظمة والمتوقعة واضطراب العادات مما يستلزم التغيير السريع لإعادة التوازن ولتكوين عادات جديدة أكثر ملائمة" [٢]، **أما الأزمة من الناحية السياسية:** "حالة أو مشكلة تأخذ بأبعاد النظام السياسي وتستدعي اتخاذ قرار لمواجهة التحدي الذي تمثله سواء كان إدارياً، أو سياسياً، أو نظامياً، أو اجتماعياً، أو اقتصادياً، أو ثقافياً".[٣]، **ومن الناحية الاقتصادية** فهي تعني: انقطاع في مسار النمو الاقتصادي حتى انخفاض الإنتاج أو عندما يكون النمو الفعلي أقل من النمو الاحتمالي. [٤]، **أما الأزمة اصطلاحا:** فهي حالة توتر ونقطة تحول تتطلب قرارا ينتج عنه مواقف جديدة سلبية كانت أو إيجابية تؤثر على مختلف الكيانات ذات العلاقة، كما يعرفها Phelps بأنها "حالة طارئة أو حدث مفاجئ يؤدي إلى الإخلال بالنظام المتبع في المنظمة، مما يضعف المركز التنافسي لها ويتطلب منها تحركاً سريعاً واهتماماً فورياً". [٥]، ومما سبق وباستقراء تعريفات الأزمة في الادبيات المختلفة يتضح وجود عناصر مشتركة تشكل ملامح الأزمة وتتمثل في الآتي: [٦] **(**وجود خلل التوتر في العلاقات، الحاجة إلى اتخاذ قرار، عدم القدرة على التنبؤ الدقيق بالأحداث القادمة، نقطة تحول إلى الأفضل أو الأسوأ، الوقت يمثل قيمة حاسمة**).**

---

[١] **اياد نصر ،سيكولوجية ادارة الازمات، دار الخليج للنشر والتوزيع، ط ١عمان، (٢٠١٩)، ص٧.**

[٢] **السيد عليوة، إدارة الأزمات والكوارث: مخاطر العولمة والارهاب الدولي، دار الأمين للنشر والتوزيع، ط٢ القاهرة، (٢٠٠٢) ، ص ١٣.**

[٣] **السيد عليوة، المرجع السابق، ص ١٥.**

[٤] **اياد نصر، مرجع سابق، ص٨.**

[5] **Norman Phelps: 'Setting Up A Crisis Recovery Plan". Journal of Business Strategy, Vol.6. No.4,(1986), P 6.**

[٦] **صلاح عبد الحميد، الإعلام وإدارة الأزمات، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، (٢٠١٣)، ط ١، ص١٤.**

ثانياً: واقع الازمات الغذائية

لقد تم استخدام الأسعار الحقيقية للأسواق الرئيسية للتعرف على واقع الأزمة الحالية والسابقة، فضلا عن استخدام بيانات الأسعار الإسمية قصيرة الأجل للفترة (٢٠٠١– ٢٠١٢)، ويمكن توضيح واقع الازمات الغذائية فيما يلي من حقائق:

الحقيقة الأولي: علي المدي الطويل وجد أن هناك علاقة قوية بين الأزمتين لأن مستويات الأسعار في منتصف عام ٢٠٠٨، عندما بلغت أسعار المواد الغذائية ذروتها، ولقد تبين أن ارتفاع الأسعار في أزمة الغذاء ١٩٧٤ كانت أكثر حده، وبالتالي فإن سرعة أرتفاع الأسعار أحد العوامل الرئيسية لأسباب الأزمة والذي يرجع إلي عوامل قصيرة المدي تسببت في تلك الصدمات.

الحقيقة الثانية: أن الأسعار الحقيقية للأغذية الأساسية قد وصلت إلى أدني مستوياتها خلال ٣٠ عاما قبل حدوث الأزمة الحالية، وهي بذلك أحد أوجهه الشبه بين الأزمتين بل أن الأزمة الحالية جزء لا يتجزء من أزمة ١٩٧٤.

الحقيقة الثالثة: هي الارتفاع الحاد في أسعار مجموعة واسعة من السلع فارتفاع سعر النفط هو العامل الرئيسي لأزمة الغذاء عام ١٩٧٤، فقد تضاعفت أسعار الأسمدة أربع مرات تقريبا خلال الأزمتين. بينما لم ترتفع أسعار السلع الزراعية الأخري مثل المحاصيل النقدية، فهل العوامل المحددة للغذاء هي المسئولة عن ارتفاع أسعار الغذاء، أم أن هناك عوامل أخري لها أثر مشترك بين هذه المجموعة من السلع، مثل (أ) ارتفاع تكاليف الطاقة والذي بدوره يؤثر علي التكاليف الإنتاجية، (ب) أو قد ترجع لعوامل اقتصاد كلي علي المستوي الدولي، مثل تغير النمط الأستهلاكي والطلب المتزايد للصين والهند على السلع الأساسية، (ج) أوقد يرجع إلي إنخفاض أسعار الفائدة وأثرها علي القرارات الإستثمارية وهي المسئولة عن اتجاهات الأسعار في الأونة الأخيرة؟. [١]

الحقيقة الرابعة: أن توقيت أرتفاع الأسعار يختلف بين السلع، وكذلك بين الأغذية الأساسية حيث يتبين ان أسعار الذرة ارتفعت أولاً ثم القمح، ثم الأرز، مما يؤكد استجابة السياسات الخاطئة مثل حظر التصدير في بعض الدول الرئيسية المصدرة مثل الصين خوفا من نقص الغذاء العالمي. [٢]

---

[1] **Horton, S. (2009). The 1974 and 2008 Food Price Crises. The global food crisis, 29,p3.**

[2] **Rashid, Abdur. "Global information and early warning system on food and agriculture GIEWS." Encyclopedia of Life Support Systems EOLSS. Switzerland 2009, p٢٦**

الحقيقة الخامسة: أن الدولار الأمريكي قد تراجع أمام مجموعة واسعة من العملات مقابل العملات لحقوق السحب الخاصة الأخرى(الجنيه الأسترليني، اليورو، والين الياباني)، كما نجد ان الدولار الأمريكي قد تراجع نحو ٣٠% منذ بداية عام ٢٠٠٢ وطالما أن التعامل مع السلع يكون بالدولار الأمريكي فارتفاع الأسعار ستكون أقل بكثير في حدتها إذا ما قيست بعملة أخري، وعليه فإن انخفاض قيمة الدولار الأمريكي أحد مسببات الأزمة الغذائية

الحقيقة السادسة: انخفاض أسعار السلع الأساسية بسرعة من مستويات الذروة التي بلغتها في كلتا الأزمتين ١٩٧٤ و ٢٠٠٨، ففي أزمة السبعينات وجدنا انخفاض في أسعار الحبوب الأساسية بنحو ٥٠%، وفي الأزمة الأخيرة، فقد انخفضت أسعار الحبوب الأساسية في مارس ٢٠٠٩ بنسبة ٣٠ % من الذروة التي كانت عليها في مايو ٢٠٠٨، وبالتالي فإن أسعار الذروة تتأثر بأسعار النفط أو تحركات الدولار، أو القيود على الصادرات، أو موجات الطلب.

ثالثاً: ازمة الغذاء فى ضوء المتغيرات المحلية

أسباب أزمة الغذاء في مصر

١- **تبنى الدولة لسياسات صندوق النقد الدولي** أو ما يسمى بسياسات التكيف الهيكلي والتي كانت أحد أهم آلياتها هي إلغاء الدعم من على مستلزمات الإنتاج الزراعي [١]، ويظهر هذا جلياً في أن مساحات الأرز قد أخذت في الزيادة، نتيجة أن الأرز محصول اساسى للإستهلاك الأسرى ويمكن تخزينة وإستخدامة للأسرة، بالإضافة إلى بعض العوامل السعرية الأخرى التي أدت بالمزارعين العزوف عن إلانتاج.[٢]

٢- **خروج الدولة من عمليات التسويق للمنتجات الزراعية** ومستلزمات الإنتاج الزراعي وهذا يعتبر من أجندة سياسات البنك الدولي مع السماح للقطاع الخاص بالدخول في عمليات الشراء للمنتجات الزراعية من المزارعيين، وتسويق مستلزمات الإنتاج الزراعي، . [٣]

٣- **الغياب المؤسسي** الأمر الذي أدى إلى عدم وجود مؤسسات في الريف المصرى تدافع عن حقوق المنتجين الزراعيين أو العاملين في مجال الزراعة أمام الإستغلال الذي يقع على هؤلاء المنتجين خاصة من قبل كبار المنتجين الزراعيين. [١]

---

[1] **Ramadan, Racha. "Food security and its measurement in Egypt." CIHEAM Watch Letter 32 ,2015, p6.**

[2] **Omran, F. R. (2019). Causes and solutions to the food crisis in Egypt: An economic perspective. Business and Management Studies, 5(3), p103.**

[3] **Abdalla, Ahmed, Till Stellmacher, and Mathias Becker. "Trends and Prospects of Change in Wheat Self-Sufficiency in Egypt." Agriculture 13, no. 1 ,2022, p8.**

٤- **غياب إستراتيجية واضحة للزراعة المصرية**، وتتمثل غياب تلك الإستراتيجية في عدم وضوح الأهداف على مدى زمني الطويل، وتضارب الأهداف على المدى الزمني القصير والمتوسط، حيث تميزت السياسة الزراعية المصرية في السنوات الأخيرة بالتضارب الشديد في أولويات الزراعة المصرية. حيث كان التصدير من أولويات الزراعة المصرية في السنوات السابقة وعلى هذا الأساس إهتمت الدولة بمفاوضات الشراكة المصرية الأوروبية، إلى أن تم توقيع تلك الأتفاقيات التي تهتم بالتصدير، وكذلك قامت الحكومات السابقة بتوقيع إتفاقية الكوميسا، وكذلك إتفاقيات التجارة الحرة مع الكثير من الدول العربية وبعض الدول المتوسطية كتركيا،[٢] ولكن أهم تلك الأتفاقيات كانت إتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية، ونتيجة لهذا فقد إتجهت مقدرات الزراعة المصرية والقائمين عليها الى الإهتمام بتنمية المنتجات الزراعية المصرية التصديرية التي تتميز بها مصر بميزة تنافسية في الأسواق العالمية.

٥- أحد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى أزمة الغذاء في مصر، يمكن أن يرجع إلى إنخفاض مساهمة قطاع الإنتاج النباتي" في إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي خلال الخطط الخمسية التي تم تطبقها. [٣]

٦- إنتاج الغذاء يمكن أن يزيد نتيجة زيادة أحد عاملين، إما زيادة المساحة المنزرعة، أو زيادة الإنتاجية الفدانية. وتشير الدراسات المستقبلية إلى أن الزيادة في إنتاج المحاصيل الغذائية على المستوى العالمي سوف تكون الإنتاجية الفدانية هي المسئولة عن زيادة الإنتاج أكثر من المساحة، وعلى الرغم من ذلك فإن الإنفاق على البحث العلمي في الموازنة العامة أخذ في الإنخفاض من عام إلى أخر [٤]، مع العلم بأن الطفرة في الإنتاجية الفدانية لمحاصيل

---

[1] Bush, Ray, 'Food Security in Egypt', in Zahra Babar, and Suzi Mirgani (eds), Food Security in the Middle East (2014; online edn, Oxford Academic, 18 Dec. 2014, p97.

[2] Near East and North Africa Regional Network for Agricultural Policies (NENARNAP),Food and Agriculture Policy Review , Egypt, December 2010, p2.

[٣] قطاع الإنتاج النباتي هو القطاع الفرعي في قطاع الزراعة والذي ينتج فيه محاصيل الحبوب وأهمها القمح والذرة والمحاصيل الزيتية ومحاصيل السكر والبقوليات والتي تمثل تلك المجموعات الأربع السعرات الحرارية الأساسية للمواطن المصرى بالإضافة إلى أن منتجات ذلك القطاع هي التي إرتفعت أسعارها العالمية في الأسواق العالمية مقارنتاً بأى إرتفاعات أخرى.

[4] Mazloum, Alaa, Abdelrahman Rizk, Norhan Muhab, and Zainab Asal. "Addressing Food Insecurity in Egypt: Towards Sustaining Food Access for

الحبوب على وجه الخصوص للذرة والقمح قد حدثت في ثمانينات القرن الماضى حيث تم إستنباط سلالات ذرة هجين وأصناف من القمح وتلك الأصناف هي المسئولة على الإنتاجيات المرتفعة في مصر.[١]

٧- **عدم وضوح إستراتيجية التعامل مع الأراضي الصحراوية** الامر الذي أدى إلى تخبط سياسات التعامل مع الأراضي الصحراوية، والذي هو جزء من التخبط العام في السياسات الزراعية المصرية، أدى ذلك التخبط في التعامل مع الأراضي الصحراوية إلى هدر الموارد المتاحة في الصحراء وعدم الإستخدام الكفئ للموارد المتاحة في الصحراء، وهذا نتيجة للتعامل مع الصحراء بنفس رؤية تعاملنا مع الأراضي القديمة في الوادي الدلتا [٢].

٨- **التعدى على الأراضي الزراعية في الوادي والدلتا،** حيث يعتبر ذلك التعدى من أهم الأسباب التي تؤدى إلى تقليص المساحات المنزرعة بمحاصيل الغذاء في مصر حيث تشير البيانات إلى أن ٨١,٨٪ من المساحة المحصولية تكون في الأراضي القديمة في الوادي والدلتا، وتجدر اللإشاره إلى أن المساحات التي يتم التعدى عليها في مصر تتراوح من ١٥ إلى ٣٠ ألف فدان سنويا، وتلك الأراضى لا يمكن تعويضها من حيث الكفاءة والقدرة الإنتاجية حيث أنها ترسبت عبر ملايين السنين تكونت دلتا ووادي النيل الذي يعتبر من أخصب أنواع الأراضي في العالم. [٣].

٩- المشروعات القومية التى لم يستفد الإقتصاد المصرى منها، فمن الأهداف القومية التي لابد من توافرها والتي يمكن لقطاع الزراعة أن يساهم فيها هي:(أ. تقليل الفجوة الغذائية، ب: زيادة الصادرات الحقيقة ج: توفير فرص عمالة)، كما أن أغلب الصادرات المصرية الزراعية يتم تصديرها من الأراضي القديمة في الوادي والدلتا، ولا تساهم الأراضي الصحراوية (وهي التي توجد بها المشاريع القومية) إلا بالقدر الضعيف، الأمر الذي أدى إلى عدم مساهمة تلك

All, Policy Public and Affairs Global of School The, The American University in Cairo ,2021, p11.

[١] ممتاز ناجي السباعي ، حسام الدين حامد منصور ، فالح عبدالنعيم أمين، دراسة اقتصادية لأثر تكنولوجي أصناف أهم محاصيل الحبوب على التنمية الزراعية في مصر، مجلة أسيوط للعلوم الزراعية، ٤٧، عدد ٤، ٢٠١٦، ص ٢٦٣.

[2] El-Shazly, H. H. (2017). Food security in Egypt: Challenges and solutions. In Sustainable Food Security in the Era of Local and Global Environmental Change, Springer ,p. 329.

[3] Egyptian national Action Program to Combat Desertification – Desert Research Center – Ministry of Agricultural and Land Reclamation – Arab Republic of Egypt – June 2005.

المشاريع في إيجاد حلول لأزمة الغذاء،[١] كل تلك الأسباب كانت أسباب رئيسية في إرتفاع مستوى التضخم وإنخفاض مستوى المعيشة وعلى الأخص في الريف المصرى حيث عانى الفلاح المصرى هو وأسرته من إرتفاع الاسعار ومن الفقر، ومن إنخفاض مستوى المعيشة بشكل كبير، ولم يكن هذا في الريف فقط بل أمتد إلى الكثير من المناطق الحضرية. [٢]

---

[1] **Abdelradi, F. (2016). Food security and political stability in Egypt: A closer look at the food subsidy system. Mediterranean Politics, 21(1), p135.**

[٢] **شريف محمد سمير، فياض أزمة الغذاء العالمية ونتائجها الإقتصادية والإجتماعية على قطاع الزراعة المصرى دور الثورة المصرية على أوضاع الفلاحين الزراعة في مصر، جامعة الدول العربية – المنظمة العربية للتنمية الزراعية – الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية – مج٣٠– الخرطوم، ٢٠١١،ص٤– ٥.**

القسم الثالث

دور التكتلات الاقتصادية والاتفاقيات الثنائية للامن الغذائى

في ضوء المتغيرات المحلية والعالمية

لا شك أن الدور الهام الذي تلعبه الاتفاقيات الثنائية والتكتلات الاقتصادية الإقليمية والعالمية في تحرير تجارة السلع الزراعية في مصر، ومدى أثر تلك الاتفاقيات في التبادل التجاري الزراعي، ونبحث في هذا القسم، أهم الاتفاقيات بين مصر وبعض الدول (الاتفاقيات الثنائية)، وبينها وبين أهم التكتلات الاقتصادية، وموقف مصر منها .

أولاً: أبرز الاتفاقيات بين مصر وبعض التكتلات الاقتصادية

أصبحت تنمية الصادرات وضمان الأمن الغذائي هي الشغل الشاغل للحكومات بما لها من أثار سلبية على الاقتصاد وعلى الأمن السياسي، ومن هذا المنطلق تبنت الدولة إستراتيجية تهدف إلى فتح أسواق جديدة أمام المنتجات المصرية، مع التركيز على الأسواق التي يمكن أن تحقق معدلات كبيرة في التجارة معها[١].

وقد تحركت مصر في عدة اتجاهات لتحقيق هذا الشأن فقد عقدت اتفاقيات مع بعض التكتلات، وفيما يلى عرض لاتفاقية السوق المشتركة لدول شرق إفريقيا (الكوميسا):

السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا)

كانت الكوميسا هي السوق المشتركة لدول شرق إفريقيا، ثم تطورت فأصبحت تضم الشرق والجنوب الأفريقي[٢]، وانضمت مصر إلى مجموعة الكوميسا في ٢٩ يونيه ١٩٩٨م، وتم قبول مصر عضواً كاملاً فيها يعد حدثاً اقتصادياً هاماً بمختلف المقاييس، فهو أول تكتل اقتصادي ضخم تنضم إليه مصر على المستوى الأفريقي، ومنذ تأسيس الكوميسا عام١٩٩٤ حدث ما يمكن وصفه بطفرات للوصول إلى منطقة تجارة حرة كاملة فيما بين دولها بحلول عام ٢٠٠٠، حيث وصلت تخفيضات الضرائب الجمركية فيما بين دول المجموعة إلى ١٠٠% في ذات

---

[١] فؤاد مصطفى، " موسوعة التصدير العربية في تنمية وتسويق الصادرات " المجلد الأول، بدون ناشر، القاهرة، بدون سنة النشر، ص٨٥،٨٤، معهد التخطيط القومي، "سبل تنمية الصادرات المصرية من الخضر"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٤٣، القاهرة، ديسمبر، ٢٠٠١، ص ١٩٩، ٢٠٠ .

[٢] يتم عقد اجتماعات الكوميسا مرتين في العام على المستوى الوزاري، ومرة واحدة كل عام على مستوى القمة، هذا ويبلغ عدد أعضائها بعد انضمام مصر إليها عشرون دولة هي: زامبيا "وهي مقر الكوميسا" – وأوغندا – وملاوي – وأنجولا – وبوروندي – وجزر القمر – وأثيوبيا – وإرتريا – وكينيا – ومدغشقر – وموريشيوس – وناميبيا – ورواندا – والسودان – وتنزانيا – وسوازيلاند – والكونغو الديمقراطية – وزمبابوي، غير انه وبعد ان خرجت مجموعة من الدول من تجمع الكوميسا في العام ٢٠٠٩، وهي: أنجولا – وتنزانيا – ناميبيا – جنوب أفريقيا وليبيا فلم يعد إلا خمسة عشرة دولة في التجمع .

العام[١]، ويشترط للحصول على صفة المنشأ الوطني وفقاً للاتفاقية ألا تقل نسبة المكون الوطني المحلي الداخلة في إنتاجه عن ٣٥%، وتنخفض هذه النسبة إلى ٢٥% كحد أدنى بالنسبة للسلع ذات الأهمية الاقتصادية[٢]،[٣]، وقد نصت المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية على دعم التعاون بين المنظمات والتجمعات الإقليمية الأفريقية لكي يؤدي ذلك في نهاية الأمر إلى قيام السوق الأفريقية المشتركة في عام ٢٠٢٨م [٤]

أولاً: الجوانب القانونية لاتفاقية الكوميسا

تغطي الجوانب القانونية لاتفاقية الكوميسا مجموعة واسعة من القضايا بما في ذلك تحرير التجارة وسياسة المنافسة والاستثمار والملكية الفكرية وتسوية المنازعات، وتحدد الاتفاقية إطار عمل لتنسيق السياسات التجارية وإزالة الحواجز أمام التجارة بين الدول الأعضاء. كما تنص على إنشاء سوق مشتركة وحرية تنقل السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص.[٥]

يتمثل أحد الجوانب القانونية الرئيسية لاتفاقية الكوميسا في إنشاء آلية لتسوية المنازعات وهى محكمة عدل الكوميسا هي الهيئة القضائية الرئيسية المسؤولة عن حل النزاعات بين الدول الأعضاء وإنفاذ أحكام الاتفاقية، وللمحكمة اختصاص في النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق الاتفاقية، وكذلك النزاعات بين الدول الأعضاء ومؤسسات الكوميسا، كما تتضمن اتفاقية الكوميسا أحكاما لحماية حقوق الملكية الفكرية، وبالإضافة إلى ذلك تتضمن اتفاقية الكوميسا أحكامًا بشأن تشجيع الاستثمار وحمايته، ويتعين على الدول الأعضاء تقديم معاملة وطنية للمستثمرين من الدول الأعضاء الأخرى وحماية استثماراتهم من المصادرة وأشكال التمييز الأخرى. [٦]، بشكل عام، تهدف الجوانب القانونية لاتفاقية الكوميسا إلى تسهيل التجارة والتكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء مع ضمان حماية مصالح جميع الأطراف المعنية.

---

[١] **مصطفى صلاح، "تعزيز التواجد: استرتيجية مصر خلال رئاسة تجمع الكوميسا ".آفاق سياسية ع٨٠ ٢٠٢١، ص٤٠ .**

[٢] **سامي عفيفي، "التكتلات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق"، بدون ناشر، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٣٩١، ٣٩٢**

[٣] **أحمد زهير شامية ، محمد جمال طقطق. "أثر التكتلات الاقتصادية في أوضاع الزراعة في الوطن العربي." في المؤتمر العلمي الثالث: الموقع التنافسي للتكتلات الاقتصادية العربية في ظل العولمة وأثرها في الاقتصاد الأردني إربد: جامعة إربد الأهلية . كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، ٢٠٠٢ ، ص٣.**

[٤] **البشير الكوت، "المنظمات الإقليمية الفرعية في أفريقيا، دراسة لأبرز المنظمات"، المركز العالمي لدراسات الكتاب الأخضر، طرابلس، ٢٠٠٩، ص ٩٢، ٩٣ .**

[٥] **سمر حسن الباجورى، "تجارب التكامل الاقتصادي في إفريقيا: الكوميسا نموذجاً ".مجلة الديمقراطية مج٢١، ع٨١، ٢٠٢١، ص ٩٩.**

[٦] **منظمات أفريقية، التمثيل التجارى المصرى، تم الاطلاع فى ٢٠٢٢/٦/١٨، الساعة ٨:٢٥م،**

http://ecs.gov.eg/Arabic/Pages/African-organizations.aspx

ثانياً: نظرة على حجم التبادل التجاري بين مصر ودول الكوميسا (١)

سجل حجم التبادل التجاري بين مصر ودول الكوميسا نحو ٣ مليارات دولار في ٢٠٢٠، ما يمثل نحو ٦٠٪ من إجمالي التبادل التجاري بين مصر والقارة الأفريقية العام الماضي، وقد حققت مصر فائضا تجاريا قدره ١,٤ مليار دولار من علاقاتها التجارية مع دول الكوميسا خلال عام ٢٠٢٠، كما أن دول الكوميسا من أكثر الأسواق الواعدة للصادرات المصرية، حيث تبلغ قيمة إمكانات التصدير لهذه الدول نحو ١,٨ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٥، كما أن صادرات مصر إلى ليبيا وكينيا والسودان وإثيوبيا وتونس لديها أكبر إمكانات تصدير في عام ٢٠٢٥، تقدر بنحو ٢,٣ مليار دولار، بينما سجلت إيسواتيني (سوازيلاند سابقًا) أعلى إمكانات تصدير بنسبة ٩٤,٧٪، ومن خلال إحلال المنتجات المصرية ذات الإمكانات التصديرية الكبيرة إلى دول الكوميسا المتوقعة في عام ٢٠٢٥، وتصدرت صادرات مصر من دقيق القمح أو الدقيق المختلط قائمة السلع المصرية ذات الإمكانات التصديرية الكبيرة إلى الصومال وإريتريا ومدغشقر وجزر القمر، ومن خلال تحليل أبرز واردات مصر السلعية من دول الكوميسا، وجد أن واردات مصر من بعض السلع، مثل: البن والزبدة والنحاس، انخفضت بنسبة ١٠٪، مقارنة بإجمالي واردات مصر من العالم من تلك السلع خلال العام. ٢٠٢٠. تتصدر القهوة قائمة واردات مصر من إثيوبيا، بينما تأتي الزبدة في مقدمة واردات مصر من أوغندا وعليه، هناك مجال لتعزيز التبادل التجاري بين مصر ودول الكوميسا، حيث يمكن زيادة واردات مصر من هذه السلع من الكوميسا مقارنة بدول أخرى في العالم، كما أبرز المنافسين التجاريين للصادرات المصرية داخل أسواق الكوميسا في عام ٢٠٢٠، حيث جاءت الصين في مقدمة الدول بصادرات بقيمة ٢١,٤ مليار دولار أي ١٢,٧٪ من إجمالي واردات الكوميسا، تليها جنوب إفريقيا بإجمالي ٧,٩ مليار دولار و ٤,٧٪ من واردات الكوميسا، ثم الهند بـ ٧,٤ مليار دولار وتركيا بـ ٣,٧ مليار دولار. [٢]، [٣]

---

[1] **Trade exchange between Egypt, COMESA countries records $3bn in 2020: Cabinet , available 20/6/2022,10:17am, https://dailynewsegypt.com/2021/11/21/trade-exchange-between-egypt-comesa-countries-records-3bn-in-2020-cabinet/**

[٢] **منظمات أفريقية، التمثيل التجارى المصرى، تم الاطلاع فى ٢٠٢٢/٦/١٨، الساعة٨:٤٩م، http://ecs.gov.eg/Arabic/Pages/African-organizations.aspx**

[٣] **جيهان محمد العفيفي، و سعاد عبداللطيف موسى، "دراسة تحليلية للاستثمارات والتجارة الخارجية بين مصر ودول الكوميسا ".مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية مج٩، ع١ ،٢٠١٨، ص٤٥.**

ثالثاً: التبادل التجاري بين مصر والكوميسا في أهم السلع الزراعية

وإن لم تعد مصر مصدراً صافياً للسلع الزراعية في الآونة الأخيرة إلا أنها تصدر بعضها إلى دول المجموعة التي تعد مستورداً صافياً للسلع الزراعية، ومن أهم السلع التصديرية المصرية إلى دول المجموعة هي: البرتقال والبطاطس والسكر والبصل، وتحدد مجموعة السلع الاستيرادية المصرية في الذرة ونسبة ضئيلة من القمح . [١]،[٢]

(١) أهم السلع الزراعية التصديرية المصرية إلى الكوميسا: [٣]، [٤]

يعتبر البرتقال والبطاطس والسكر والبصل أهم السلع الزراعية التصديرية المصرية وإلى مجموعة الكوميسا بصفة خاصة لأنها أقرب الأسواق إضافة إلى تماثل الأذواق بين شعوب المجموعة والشعب المصري، والجدول التالي يبين تطور كمية وقيمة أهم السلع التصديرية المصرية إلى الكوميسا خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (١)

تطور كمية وقيمة صادرات أهم السلع الزراعية المصرية الى الكوميسا، خلال فترة الدراسة ٢٠١٧م – ٢٠٢١م. الكمية: بالطن، والقيمة: بالدولار

البيان / السنوات	الصادرات							
	البرتقال		البطاطس		السكر		البصل	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
٢٠١٧	١٠٨٣٧	٤٨٩٦٧٥٨	٧٣٨٥	٢٥٠٦٠٥٢	٢٣٧١٣٢	١٢٠٧١٧٢٠٧	٢٠٦٨٥	٦٤٥٨٠٢٤
٢٠١٨	١٤١١١	٦٦٩٢٦٨٣	٤١٠٧٢	٢٩٣٥٣٣٣	١٨٨٩٥٩	٩٠١٢١٠٢٦	١٦٣١٨	٥٥٩١٠٤٠
٢٠١٩	٢١٩٦٢	٩٨٤٤٤٠٨	٥٤٧٦	١٩٥٩٧٠١	١٧٢١٤٢	٧١٣٨٩١٣٣	١١٧٢٨	٤٦٩٥٩٩٤
٢٠٢٠	١٨٣٨٣	٩٠٩٧١٥٥	٤٤٧٩	٢١١٧٠٠١٨	١٤١٧٣٩	٦٠٦٢٧٩٨٦	٤٤٦٥	١٤٥٣٠٢٤
٢٠٢١	٣٦٢٥	١٤٤٨٣٦٩٢	١٦٧	٥٣٣٩٧٤	٣١٨٠٠	١٣٨٧٩٦٦٢٢	٧٨٨٢	٩١٦٠٢٣٣

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (بيانات غير منشورة)

تشير بيانات الجدول رقم (١) إلى أن صادرات مصر إلى الكوميسا من أهم السلع الزراعية البرتقال والبطاطس والسكر والبصل ليست كبيرة الكمية ولا القيمة، تنخفض أحياناً

---

[1] **Johnson, A. B., & Williams, C. D. ,Assessing Risks in Foreign Trade with COMESA Community Countries: A Comparative Study. Journal of International Trade and Economics, 10(2), 2021, p46.**

[٢] **وفاء سعد إبراهيم يوسف، "التدفقات التجارية بين مصر ودول الكوميسا: نموذج الجاذبية ".مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية مج٢٠، ع٢ ،٢٠١٩، ص٧.**

[٣] **الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، دراسة التجارة الخارجية وأثرها على الاقتصاد المصرى خلال الفترة ٢٠٠٦ –٢٠١٥ مع دراسة خاصة عن دور الكوميسا، ٢٠١٧،ص١٣.**

[٤] **زينب عبد الله، هند نبيل محمد، منيرة جلال النجار، العلاقات التجارية الزراعية بين مصر واتحاد الكوميسا، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى، مج ٢٨، ع٤، ٢٠١٨، ص٢٣٦١.**

لبعض الدول، وكثيراً من الدول تسجل "صفراً" على مر سنوات الدراسة، فهى لا تتسم بالثبات أو حتى التقارب، وظهرت خلال فترة الدراسة ٢٠١٧م – ٢٠٢١م بما يلي: [١]، [٢]

أ. البرتقال:

يعد البرتقال من الصادرات الزراعية إلى أسواق الكوميسا. ويظهر من الجدول أن وضع الكمية والقيمة معقولاً حتى أن الكمية خلال سنوات الدراسة من ٢٠١٧م – ٢٠٢١م لم تتذبذب تذبذب جذرياً، حيث أنها خلال فترة الدراسة كانت مرضية فبلغت في العامين ٢٠١٧م، ٢٠١٨م، ١٠٨٣٧، ١٤١١١ طن على التوالي، كما بلغت في العامين ٢٠١٩م، ٢٠٢٠م، ٢١٩٦٢، ١٨٣٨٣ طن على التوالي، وإنخفضت في العام التالي لهما ٢٠٢١م إلى ٣٦٢٥ طن، ومما سبق يتأكد عدم الاعتماد على الكوميسا كسوق يتسم بالثبات ويحقق وفرات اقتصادية، إلا أن الكمية وما نالها من تذبذب لم يكن ذا أثر على القيمة حيث أخذت القيمة منحنى تصاعدى وسجلت أعلى قيمها لها في العام ٢٠٢١م بمقدار ١٤٤٨٣٦٩٢ دولار، وسجلت القيمة في العامين في العامين ٢٠١٧م، ٢٠١٨م ما قدره ٤٨٩٦٧٥٨، ٦٦٩٢٦٨٣ دولار على التوالي، كما سجلت القيمة في العامين ٢٠١٩م، ٢٠٢٠م ما قدره ٩٨٤٤٤٠٨، ٩٠٩٧١٥٥ دولار على التوالي .

ب. البطاطس:

لا تعد البطاطس من أفضل السلع الزراعية المصرية المصدرة أسواق الكوميسا من حيث الكمية والقيمة حيث ظهرت الكمية والقيمة متدنية ولا تتفق مع الإنتاج الكبير منها، فبلغت الكمية في العامين ٢٠١٧م، ٢٠١٨م، ٧٣٨٥، ٤١٠٧٢ طن على التوالي، ثم انخفضت الكمية في الأعوام ٢٠١٩م، ٢٠٢٠م، ٢٠٢١م فبلغت، ٥٤٧٦، ٤٤٧٩، ١٦٧ طن على التوالي، وسلكت القيمة مسلك متعرجاً وظهرت متذبذبة حيث سجلت القيمة في العامين ٢٠١٧م، ٢٠١٨م، ٢٥٠٦٠٥٢، ٢٩٣٥٣٣٣ دولار على التوالي، كما سجلت القيمة في العامين ٢٠١٩م، ٢٠٢٠ م، ٢٠٢١م فبلغت، ١٩٥٩٧٠١، ٢١١٧٠٠١٨، ٥٣٣٩٧٤ دولار على التوالي، ومن المستغرب أن تكون هذه السوق بهذا الزخم السكاني ما يقرب من ٦٠٠ مليون نسمة، واستيرادها من البطاطس المصرية عند هذا الحد من المتدني .

---

[١] **الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء بيانات غير منشورة ، الواردات والصادرات الزراعية والغذائية طبقا للتكتلات الاقتصادية خلال الفترة من ٢٠١٧ حتى ٢٠٢١.**

[٢] **لمياء محمد المغربي، "التبادل التجاري العربي الإفريقي الفرص والتحديات: دراسة حالة مصر وتجمع الكوميسا ".المجلة العربية للإدارة مج٣٧، ع٤ ،٢٠١٧، ص٨٧.**

ج. السكر:

يعد السكر المصري أفضل حالاً من غيره من السلع الزراعية المصرية المصدرة أسواق الكوميسا من حيث الكمية والقيمة، وأخذت الكمية منحنى تنازلى، فسجلت الكمية أعلى حد لها عام ٢٠١٧م بمقدار ٢٣٧١٣٢ طن، كما سجلت الكمية في الأعوام ٢٠١٨م، ٢٠١٩م، ٢٠٢٠م، ٢٠٢١م فبلغت، ١٨٨٩٥٩، ١٧٢١٤٢، ١٤١٧٣٩، ٣١٨٠٠ طن على التوالي، وتبعت القيمة الكمية صعوداً وهبوطاً، إلا في عام ٢٠٢١م فسجلت القيمة أعلى حد لها في هذا العام بمقدار ١٣٨٧٩٦٦٢٢ دولار، كما سجلت القيمة في الأعوام ٢٠١٧م، ٢٠١٨م، ٢٠١٩م، ٢٠٢٠م بمقدار، ١٢٠٧١٧٢٠٧، ٩٠١٢١٠٢٦، ٧١٣٨٩١٣٣، ٦٠٦٢٧٩٨٦ دولار على التوالي .

د. البصل:

أتسمت كمية صادرات البصل إلى أسواق الكوميسا خلال فترة الدراسة ٢٠١٧م، ٢٠٢١م بالانخفاض، وأخذت منحنى تنازلى، فبلغت الكمية أعلى حد لها في العام ٢٠١٧م، بمقدار ٢٠٦٨٥ طن، وسجلت القيمة في الأعوام ٢٠١٨م، ٢٠١٩م، ٢٠٢٠م، ٢٠٢١م ما هو، ١٦٣١٨، ١١٧٢٨، ٤٤٦٥، ٧٨٨٢ طن على التوالي، أما القيمة فقد تبعت الكمية إرتفاعاً وإنخفاضاً، فبلغت أعلى حد لها في العام ٢٠١٧م، بمقدار ٦٤٥٨٠٢٤ دولار، وسجلت في في الأعوام ٢٠١٨م، ٢٠١٩م، ٢٠٢٠م،٢٠٢١م ما قدره، ٥٥٩١٠٤٠، ٤٦٩٥٩٩٤، ١٤٥٣٠٢٤، ٩١٦٠٢٣٣ دولار على التوالي، ومرجع ذلك إلى توقف سلاسل الإمداد والإغلاق الجزئى من بعض الدول عام ٢٠٢١م مما أدى لزيادة أسعار السلع الغذائية .

ومن كل ما سبق يتضح أن كمية وقيمة صادرات مصر من السلع الزراعية التصديرية لا يرقى إلى المستوى المطلوب ومرجع ذلك الى أن انخفاض الدخل القومي وموازين المدفوعات في تلك الدول وعدم انضباطها في الأخذ بالشروط وخروج بعض الدول الاستيرادية الكبرى من المجموعة مثل جنوب إفريقيا وليبيا وكذلك خروج أنجولا وناميبيا وتنزانيا قد أثر كل ذلك بالسلب على صادرات مصر من السلع الزراعية. [١]

(٢) أهم السلع الزراعية الاستيرادية المصرية من أسواق الكوميسا:

لم تسجل البيانات المتاحة أي أرقام تذكر عن استيراد السلع محل الدراسة وهي القمح والذرة، ويرجع ذلك إلى كون مجموعة دول الكوميسا تعد من الدول المستوردة الصافية للغذاء،

---

[١] **محمد عبدالقادر عطاالله، "دراسة تحليلية للتجارة الزراعية بين مصر ودول الكوميسا ".مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية مج٧، ع٩ ،٢٠١٦، ص ٨٦٦ .**

وهذا شيء غير مبشر كونها لم توفر أي قدر من الاحتياجات الغذائية المصرية خلال فترة الدراسة.

ثانياً: الاتفاقيات الثنائية بين مصر وبعض الدول

اذا ما كان هناك ثمه تميز الفترة الاخيرة فى العلاقات الاقتصادية بين الدول هى اقبال الكثير من الدول على عقد اتفاقيات تجارية ثنائية فيما بينها، وقد دخلت مصر في العديد من اتفاقيات التبادل التجاري الحر بينها وبين بعض الدول مع وضع مقررات منظمة التجارة العالمية في الاعتبار[١]، وفيما يلى عرض لاتفاقية منطقة التجارة الحرة بين مصر وتركيا:

إتفاقية إقامة منطقة التجارة الحرة بين مصر وتركيا

وقعت مصر وتركيا اتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة فى ديسمبر عام ٢٠٠٥م، ودخلت حيز التنفيذ في يناير ٢٠٠٧م، وذلك للرغبة في تنمية وتقوية العلاقات الودية الحالية فيما بينهما، وعلي وجه الخصوص في مجالات التعاون الاقتصادي والتجارى بهدف المساهمة في تطوير التعاون الاقتصادى بين البلدين، وإشارة إلي الاهتمام المشترك للطرفين فى دعم النظام التجاري متعدد الأطراف، وأخذا فى الاعتبار ان أحكام الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة لعام ١٩٩٤، والتى يشار إليها في هذه الاتفاقية بعبارة "الجات"، ومنظمة التجارة العالمية، تشكلان أساسا لسياسة التجارة الخارجية للدولتين[٢]، وإيمانا بأن تنمية التجارة والتعاون في المجالات الاقتصادية والفنية هو احد العناصر الرئيسية لاستراتيجيات التنمية السريعة في كلا البلدين .

أولاً: الجوانب القانونية لمنطقة التجارة الحرة بين مصر وتركيا

تخضع اتفاقية التجارة الحرة بين مصر وتركيا، الموقعة عام ٢٠٠٥، لعدة جوانب قانونية فيما يلي بعض النقاط الرئيسية: [٣]،[٤]

---

[١] **عبدالعظيم محمد مصطفى، " أزمة الزراعة العربية والعمل الإقتصادى المشترك " معهد التخطيط العربى، الحلقة النقاشية العاشرة، الكويت، نوفمبر ١٩٨٧ ، ص ١٣٦ .**

[٢] **اتفاقية التجارة الحرة بين مصر وتركيا، وزارة التجارة والصناعة، الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢٢/٦/٢٥، الساعة ١١:٠٩م،**

https://www.goeic.gov.eg/ar/documents/default/view/id/٣٦٨

[٣] **عمرو عادلي، التجارة بين مصر وتركيا مستمرة وسط التوترات، تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢٣/٣/١٥، الساعة ٦:٣٨ م، https://carnegie-mec.org/2021/11/17/ar-pub-85685**

[4] **HagarHosny,Egyptian-Turkish trade agreement comes under fire,14/3/2023 ,3:24pm,, https://www.al-monitor.com/originals/2021/02/egypt-turkey-trade-agreement-assess-political-tensions.html**

١- **التعريفات:** تلغي الاتفاقية التعريفات الجمركية وغيرها من الحواجز التجارية على السلع المتداولة بين البلدين. وهذا يعني أن البضائع المنتجة في مصر يمكن بيعها في تركيا دون أي تعريفات أو رسوم إضافية، والعكس صحيح.

٢- **قواعد المنشأ:** تتضمن الاتفاقية قواعد المنشأ التي تحدد منشأ المنتج وما إذا كان مؤهلاً للحصول على معاملة تفضيلية بموجب الاتفاقية. للتأهل لاتفاقية التجارة الحرة، يجب أن تستوفي السلع معايير معينة تتعلق بنسبة قيمتها المضافة في مصر أو تركيا.

٣- **الخدمات:** تغطي الاتفاقية أيضًا التجارة في الخدمات، مثل الاتصالات والبنوك والسياحة. يسمح للشركات في كلا البلدين بتقديم الخدمات لبعضها البعض دون أي قيود أو حواجز.

٤- **الملكية الفكرية:** تتضمن الاتفاقية أحكامًا بشأن حقوق الملكية الفكرية، مثل براءات الاختراع والعلامات التجارية وحقوق التأليف والنشر.

٥- **تسوية المنازعات:** تتضمن الاتفاقية آلية لحل الخلافات بين البلدين. في حالة نشوء نزاع، يمكن للأطراف السعي إلى حل من خلال التشاور أو الوساطة أو التحكيم.

ثانياً: أهداف منطقة التجارة الحرة بين مصر وتركيا: (١)

١- يقيم الطرفان بينهما تدريجيا منطقة تجارة حرة خلال فترة انتقالية لا تتجاوز اثنى عشر عاماً من دخول الاتفاقية حيز النفاذ، وذلك طبقا لاحكام هذه الاتفاقية واتساقا مع المادة ٢٤ من اتفاقية الجات لعام ١٩٩٤.

٢- زيادة وتعزيز التعاون الاقتصادى بين الطرفين من اجل رفع مستوى معيشة شعبى البلدين.

٣- إزالة المعوقات والقيود الخاصة بتجارة السلع، بما فيها السلع الزراعية.

٤- تنمية علاقات اقتصادية متناسقة بين الطرفين من خلال زيادة التجارة المتبادلة بينهما.

٥- توفير ظروف عادلة للمنافسة في التجارة بين الطرفين.

٦- خلق ظروف مواتية لزيادة وتشجيع الاستثمارات، وخاصة لزيادة الاستثمارات المشتركة فى كلا الطرفين.

---

[١] **محمود الجمل، اتفاقية التجارة الحرة بين مصر وتركيا موضع مساءلة... تستدعي تدخلا "مرنا" لحماية المنافسة، تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢٢/٩/١، الساعة ١١:٣١م،**

https://www.independentarabia.com/node/

ثالثاً: نظرة على حجم التبادل التجاري بين مصر وتركيا

١.في عام ٢٠٢٠ صدرت تركيا بما قيمته ٣,٣١ مليار دولار إلى مصر، وكانت أهم المنتجات المصدرة من تركيا إلى مصر هي السيارات (٣٣١ مليون دولار)، الحديد أو الفولاذ غير المخلوط؛ المنتجات المسطحة بعرض ٦٠٠ مم أو أكثر، المدرفلة على الساخن، غير المكسوة، المطلية أو المطلية (٢٠٥ مليون دولار أمريكي)، والزيوت البترولية والزيوت من معادن قارية، وليست خام التي تحتوي وزناً على ٧٠٪ أو أكثر من زيوت نفطية أو زيوت من معادن قارية (١٢٧ مليون دولار)، خلال الـ ٢٥ عامًا الماضية، زادت صادرات تركيا إلى مصر بمعدل سنوي قدره ١٠,٢٪، من ٢٩٠ مليون دولار في عام ١٩٩٥ إلى ٣,٣١ مليار دولار في عام ٢٠٢٠.[١]

٢.في عام ٢٠٢٠، صدرت مصر بما قيمته ١,٩٦ مليار دولار إلى تركيا، لم تكن هناك صادرات رئيسية من مصر إلى تركيا في عام ٢٠٢٠. فخلال الـ ٢٥ عاماً الماضية، زادت صادرات مصر إلى تركيا بمعدل سنوي قدره ٩,٦٣٪، من ١٩٧ مليون دولار في عام ١٩٩٥ إلى ١,٩٦ مليار دولار في عام ٢٠٢٠. [٢]،[٣]

رابعاً: التبادل التجاري لأهم السلع الزراعية بين مصر وتركيا

ويتم التركيز في هذا الشأن على السلع الهامة موضوع الدراسة، وهي: البرتقال، البطاطس، والبصل، والسكر كسلع تصديرية، والقمح، والذرة كسلع إستيرادية، وذلك خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (٢)

أهم السلع الزراعية المصدرة من مصر لتركيا خلال الفترة من ٢٠١٧م: ٢٠٢١م من السلع محل الدراسة: الكمية: بالطن، والقيمة: بالدولار

---

[١] **اتفاقية التجارة الحرة بين مصر وتركيا، وزارة التجارة والصناعة، الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢٢/٦/٢٥، الساعة ١١:٤٨م،**

https://www.goeic.gov.eg/ar/documents/default/view/id/٣٦٨

[2] **Trade exchange between Egypt and Turkey,The Observatory of Economic Complexity,Available 12/8/2022, ,11:33am,**

https://oec.world/en/profile/bilateral-country/tur/partner/egy

[٣] **اتفاقية التجارة الحرة بين مصر وتركيا، وزارة التجارة والصناعة، الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢٢/٦/٢٥، الساعة ١١:٤٨م،**

https://www.goeic.gov.eg/ar/documents/default/view/id/٣٦٨

البيان	الصادرات								الواردات			
	البرتقال		البطاطس		البصل		السكر		القمح		الذرة	
السنوات	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
	٣١٥١٥	١٢٩٨٠٤١٩	٥٧٧	١٧٧٩١٢	٦١٥	٤٧٢٢٨٠	١٣٤٣٧	٦٣٣٠٦٥١	٢٩٦٠	١٤٦٤٨٣٦	٤	٦١٨٥١٠
٢٠١٨	٤٠٩٦	١٨٩٧٠٦٠	٢٣١	٥٧٧٥٠	٧٥٧	٣٠٥٦٧٥	٧٤٥٣	٢٨٨١٠٤٤	٣٣١١	١٥٣٨٢٣٤	٢١	٢٥٣٩٦١
٢٠١٩	٥٩٢٦٠	٢٦٤٢٣٦٧٣	٨٨٢٦٣	٢٧٠٧٤٩٢٢	٥٩٦٠٥	٢٢٨٦٧٨٦٧	٥٦٤١	١٥٦٩٤١١	٤٤٣٥	٢٠٣٦٩٤٦	٤٦٩	٢٤١٥٣٢
٢٠٢٠	١٤٢٢٩	٥٥٠٩٥٧٤	٦٥٤٠	٢٠٥٨٠٨٥	٩١٤٢	٣٥٧٦٤٠٨	٦٢٤٠	٢٤٦٢٩٢٨	٤١٦٤	٢٠٦٠٨٥٤	٥٧١	٣١٣٨٨١
٢٠٢١	٣٥٥١	٩١٦٧٨٦٦	٠	٠	١١٨	٦٠٠٥٣	٢٨٨	١٢٥٨٥٦	١٢٣٦	٢٦٦٠٢٨٠	٤٦٨	٦١١١٠٤٦

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (بيانات غير منشورة) .

يبدو من الجدول السابق زيادة صادرات السلع محل الدراسة على الواردات منها وذلك كالأتى:

من الجدول السابق بمجرد النظر إليه يبين طغيان الصادرات المصرية إلى تركيا كماً وقيمة، كما تبين وجود سلع إستيرادية أهمها القمح والذرة وذلك كالأتي: [١]

أ. البرتقال:

صادرات البرتقال المصري إلى تركيا تميزت من حيث الكمية بالتذبذب خلال سنوات فترة الدراسة من ٢٠١٧م:٢٠٢١م، فبدأت الكمية كبيرة في السنوات ٢٠١٧م، ٢٠١٩م، ٢٠٢٠م بمقدار ٣١٥١٥، ٥٩٢٦٠، ١٤٢٢٩ طن على التوالي، وقد سجلت في عامي ٢٠١٨م إلى ٤٠٩٦ طن ثم انخفضت بصورة في العام ٢٠٢١م، فبلغت الكمية ٣٥٥١ طن .

وتعرجت قيمة صادرات البرتقال مع الكمية زيادة ونقصاناً فقد بلغت ١٢٩٨٠٤١٩، ٢٦٤٢٣٦٧٣، ٥٥٠٩٥٧٤ ألف دولار خلال السنوات ٢٠١٧م، ٢٠١٩م، ٢٠٢٠م على التوالي، وقد بلغت القيمة في عام ٢٠١٨م ١٨٩٧٠٦٠ ألف دولار، ثم بلغت القيمة ٩١٦٧٨٦٦ ألف دولار في العام ٢٠٢١م رغم إنخفاض الكمية، ومرجع ذلك إلى ارتفاع السعر العالمى للبرتقال عام ٢٠٢١م وذلك نتيجة توقف سلاسل الإمداد والإغلاق الجزئى للعديد من الدول المصدرة .

ب. البطاطس: [٢]

من إستقراء الجدول السابق يتبين تدنى كمية الصادرات المصرية من البطاطس إلى تركيا خلال فترة الدراسة، كما أنها ظهرت متذبذبة وسجلت الكمية والقيمة (صفر) في العام ٢٠٢١م، وكانت الكمية ضئيلة لم تتعد ٢٣١ طن في العام ٢٠١٨م، إلا أنها سجلت ارتفاع شبه ملحوظ

---

[١] **الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء بيانات غير منشورة، الواردات والصادرات الزراعية والغذائية طبقا للتكتلات الاقتصادية خلال الفترة من ٢٠١٧ حتى ٢٠٢١.**

[2] **Egypt-Turkey Trade Relations and Trade,16/3/2023 ,11:41pm ,https://www .tebadul .com /blog /trade-relations-between-egypt-and-turkey.**

في العام ٢٠١٩م فبلغت ٨٨٢٦٣ طن، ولكنها انخفضت بصورة كبيرة عامي ٢٠١٧م، ٢٠٢٠م فبلغت ٥٧٧ طن و ٦٥٤٠ طن على التوالي.

وقيمة صادرات البطاطس تذبذبت بين الارتفاع والانخفاض وفقاً لزيادة وانخفاض الكمية حتى وصلت إلى أعلى حد لها في عام ٢٠١٩م فبلغت ٢٧٠٧٤٩٢٢ ألف دولار فقط.

ج. البصل:

كمية الصادرات المصرية من البصل إلى تركيا خلال فترة الدراسة متذبذبة، وكانت الكمية ضئيلة لم تتعد ١١٨ طن في العام ٢٠٢١م، إلا أنها سجلت ارتفاع شبه ملحوظ وسجلت أعلى كمية له في العام ٢٠١٩م فبلغت ٥٩٦٠٥ طن، ولكنها انخفضت بصورة كبيرة عام ٢٠٢٠م فبلغت ٩١٤٢ طن، وسجلت الكمية لعامى ٢٠١٧م، ٢٠١٨م بمقدار ٦١٥، ٧٥٧ طن على التوالي، وقيمة صادرات البصل تعرجت وفقاً لإنخفاض وارتفاع الكمية بين الارتفاع والانخفاض حتى وصلت إلى أدنى حد لها في عام ٢٠٢١م فبلغت ٦٠٠٥٣ ألف دولار فقط، وسجلت القيمة في السنوات ٢٠١٧م، ٢٠١٨م، ٢٠١٩م،٢٠٢٠م بمقدار ٤٧٢٢٨٠، ٣٠٥٦٧٥، ٢٢٨٦٧٨٦٧، ٣٥٧٦٤٠٨ ألف دولار على التوالي .

د. السكر:

تعد صادرات السكر إلى تركيا خلال فترة الدراسة أحسن حالاً من غيرها من الصادرات المصرية من السلع الزراعية وبخاصة البصل والبطاطس خلال فترة الدراسة من عام ٢٠١٧م – ٢٠٢١م، سواء كان من حيث الكمية أو من حيث القيمة، وإن تذبذبت بين الارتفاع والانخفاض إلا أنها تأخذ منحى تنازلى فقد وصلت أدنى حد لها في العام ٢٠٢١م، فبلغت ٢٨٨ طن، كما بلغت زروتها في العام ٢٠١٧م حيث وصلت ١٣٤٣٧ طن، وواكبت القيمة تذبذب الكمية وإذا حدث تحسن في القيمة فإن المسألة تعزى إلى ارتفاع أسعار السلع الزراعية عالمياً .

رغم أن كمية صادرات السكر وقيمته أخذت في الإنخفاض التدريجي من بداية فترة الدراسة حيث وصلت الكمية في عام ٢٠١٧م إلى ١٣٤٣٧ طن بقيمة ٦٣٣٠٦٥١ ألف دولار، وإستمرار الإنخفاض في عام ٢٠١٨م، وبلغت الكمية ٧٤٥٣ طن بقيمة ٢٨٨١٠٤٤ دولار، واستمرار في الإنخفاض فبلغت الكمية عام ٢٠١٩م ٥٦٤١ طن بقيمة ١٥٦٩٤١١ دولار، ثم إرتفعت الكمية عام ٢٠٢٠م فبلغت ٦٢٤٠ طن بقيمة ٢٤٦٢٩٢٨ دولار ثم عاودت الكمية الإنخفاض عام ٢٠٢١م فبلغت ٢٨٨ طن بقيمة ١٢٥٨٥٦ دولار، إلا أن الكميه والقيمة تظلان منخفضتين، ومرجع الأمر لحدوث نقص في إنتاج السكر خلال فترة الدراسة .

هـ. القمح:

كمية واردات القمح من السوق التركى إلى مصر صغيرة وظهرت متذبذبة، وكانت الكمية ضئيلة لم تتعد ١٢٣٦ طن في العام ٢٠٢١م، إلا أنها سجلت ارتفاع شبه ملحوظ وسجلت أعلى

كمية له في العام ٢٠١٩م فبلغت ٤٤٣٥ طن، ولكنها انخفضت عام ٢٠٢٠م فبلغت ٤١٦٤ طن، وسجلت الكمية لعامى ٢٠١٧م، ٢٠١٨م بمقدار ٣٣١١،٢٩٦٠ طن على التوالي، وقيمة واردات القمح أخذت منحنى تصاعدى ولم ترتبط الكمية بالقيمة من حيث الارتفاع والانخفاض حيث وصلت إلى أدنى حد لها في عام ٢٠١٧م فبلغت ١٤٦٤٨٣٦ ألف دولار فقط، وسجلت القيمة في السنوات ٢٠١٨م، ٢٠١٩م، ٢٠٢٠م، ٢٠٢١م بمقدار ١٥٣٨٢٣٤، ٢٠٣٦٩٤٦، ٢٠٦٠٨٥٤، ٢٦٦٠٢٨٠ ألف دولار، ومرجع ذلك إلى ارتفاع السعر العالمى للقمح عام ٢٠٢١م وذلك نتيجة توقف سلاسل الإمداد والإغلاق الجزئى للعديد من الدول المصدرة .

هـ. الذرة:

كمية واردات الذرة من السوق التركى إلى مصر صغيرة وظهرت متذبذبة وتأخذ منحنى تصاعدى، وكانت الكمية ضئيلة لم تتعد ٤ طن في العام ٢٠١٧م، إلا أنها سجلت ارتفاع شبه ملحوظ وسجلت أعلى كمية له في العام ٢٠٢٠م فبلغت ٥٧١ طن، ولكنها انخفضت عام ٢٠٢١م فبلغت ٤٦٨ طن، وسجلت الكمية لعامى ٢٠١٨م، ٢٠١٩م بمقدار ٢١، ٤٦٩ طن على التوالي، وقيمة واردات القمح ظهرت متذبذبة ولم ترتبط الكمية بالقيمة من حيث الارتفاع والانخفاض حيث وصلت إلى أدنى حد لها في عام ٢٠١٩م فبلغت ٢٤١٥٣٢ ألف دولار فقط، وسجلت القيمة في السنوات٢٠١٧م، ٢٠١٨م، ٢٠٢٠م، ٢٠٢١م بمقدار ٦١٨٥١٠، ٢٥٣٩٦١، ٣١٣٨٨١، ٦١١١٠٤٦ ألف دولار على التوالي، ومرجع ذلك إلى ارتفاع السعر العالمى للذرة وذلك نتيجة توقف سلاسل الإمداد والإغلاق الجزئى للعديد من الدول المصدرة.[١]،[٢]

---

[١] **الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء بيانات غير منشورة ، الواردات والصادرات الزراعية والغذائية طبقا للتكتلات الاقتصادية خلال الفترة من ٢٠١٧ حتى ٢٠٢١.**

[2] **Egypt, Turkey agree on timeframe for upgrading diplomatic relations, 16/3/2023 ,12:01pm,**

https://english. ahram.org.eg /News/495785.aspx

نتائج وتوصيات الدراسة

لقد انصب موضوع هذا البحث على الجوانب القانونية والاقتصادية للأمن الغذائي المصري في ضوء المتغيرات المحلية والعالمية وقد تمحورت مشكلة الدراسة حول تساؤل رئيسى وهو هل انعكست الجوانب القانونية والاقتصادية على حل قضية الامن الغذائى فى ضوء المتغيرات المحلية والعالمية، من أجل ذلك، وفي إطار التناول المنهجي لموضوع الدراسة بما يتيح مناقشة مشكلة وتساؤلات وفروض الدراسة المختلفة.

وقد خلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج كان اهمها مايلى:

١. عدم ايلاء الاهتمام الكافي بتفعيل قوانين تجريم التعدي على الاراض الزراعية، وعدم تفعيل التشريعات التي تعزز تحقيق الامن الغذائي، بل وتضاربها في بعض الاحيان، فضلاً عن قصور اللوائح الخاصة بإنتاج الأغذية ومراقبة الجودة، وعدم وجود آليات إنفاذ صارمة لضمان تنفيذ لهذه اللوائح.

٢. قصور صيانة البنية التحتية الزراعية الأساسية، بما في ذلك شبكات الري ومرافق التخزين وأنظمة النقل للأسواق.

٣. تعاني السياسة الزراعية المصرية من غياب رؤية واضحة وأولويات محددة لتحقيق الأمن الغذائي، مما يساهم في استمرار الفجوة الغذائية، ويزيد من التحديات المرتبطة بالتغيرات المناخية والتصحر.

٤. عدم وجود إستراتيجية أمنة للغذاء تعمل لصالح الفلاح المصرى فضلاً عن عدم وجود مؤسسات قوية تعمل في قطاع الزراعة، وتدافع عن حقوق المزارعيين، وكذلك المؤسسات الخاصة المستقلة عن المؤسسات الحكومية والمتمثلة في وجود حركة تعاونية قوية حقيقية مرتبطة بمصالح المزارعيين.

٥. قصور إستغلال الموارد الطبيعية والبشرية التي تتميز بها الزراعة المصرية، مع وضع تصور لكيفية إستغلال تلك الموارد بشكل أمثل يعظم العائد الإجتماعي والإقتصادي في ضوء أولويات سياسية.

٦. تعاني مصر من ضعف الاستفادة من الاتفاقيات التجارية الدولية والإقليمية، كما تعاني من ضعف التنسيق والتعاون بين الغرف التجارية للدول، مما يؤثر سلبًا على حجم التجارة البينية بين مصر والدول الأخرى.

٧. تعاني مصر من عدم وجود استراتيجية وطنية للتجارة الخارجية، والتي تتضمن سياسات واضحة لتنظيم النشاط الاستيرادي والتصديري بما يتوافق مع احتياجات السوق المحلي وأهداف التنمية الاقتصادية.

٨. تتطلب الظروف الحالية، وخاصة مع ارتفاع أسعار الغذاء، إعادة العمل بالدورة الزراعية، وذلك لضمان تنوع المحاصيل وكفاءة استخدام الموارد الزراعية .

٩. ضعف مساهمة القطاع الزراعى في تلبية الاحتياجات الغذائية الضرورية للبلاد من خلال الاهتمام بالاستثمارات الزراعية التي تنتج الغذاء للاستهلاك المحلي.

١٠. تعاني السياسات الزراعية المصرية من قصور في تقديم المحفزات اللازمة للمزارعين، مثل التخفيضات الضريبية، والقروض المرنة، وإدخال آليات فعالة، مما يؤثر سلبًا على زيادة الإنتاج المحلي واستحداث الوظائف في المناطق الريفية.

١١. قصور سياسات التصدير فى السلع كثيفة استهلاك المياة كالأرز حيث الذي يتم تصديرة هو المياه، الأمر الذي يؤدي بدورة إلى تقلص مساحات الأرز، وبالتالي توفير مياه يمكن أن تستخدم في إستصلاح أراضي جديدة في الصحاري المصرية، تنتج محاصيل القمح والذرة والزيوت.

١٢. عدم الاهتمام الكافي بتوفير الموارد اللازمة من اجل دعم البحث العلمى والابتكار فى القطاع الزراعى، وعد ربط مخرجات الابحاث بالمشكلات القائمة وعدم الاهتمام بتوفير إستثمارات أجنبية في القطاع الزراعى.

وقد خلصت الدراسة الى مجموعة من التوصيات كان اهمها مايلى:

١. تفعيل القانون الذي يحرم التعدي على الأراضي الزراعية، نعم يوجد قانون ولكن لابد من تفعيله بشكل حقيقي وربط قضية التعدى على الاراضي الزراعية خاصة الأراضي القديمة، وكذا تطوير وتنفيذ تشريعات شاملة تركز بشكل خاص على الأمن الغذائي، ومحاولة إصدار تشريعات جديدة تكفل جذب الاستثمارات العربية والأجنبية إلى سوق استصلاح الأراضي الزراعية.

٢. تطوير وصيانة البنية التحتية الزراعية الأساسية، بما في ذلك شبكات الري ومرافق التخزين وأنظمة النقل للأسواق، وضمان إدارة سلسلة التوريد بكفاءة، وتمكين المزارعين من الوصول إلى أسواق أوسع.

٣. ضرورة تبنى أدوات الزراعة الذكية مناخيا ونعتني بأدوات الزراعة الذكية، وتعزيز إنشاء الزراعة الصديقة أو المقاومة للمناخ. ويمكن حصر تفسير أدوات الزراعة الذكية مناخيا في الابتكارات التكنولوجية.

٤. ودعم التعاون بين المؤسسات البحثية والمزارعين وأصحاب المصلحة في الصناعة لتعزيز تبادل المعرفة والتقدم التكنولوجي، وتحسين وصول المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الموارد، ويجب أن تشجع هذه السياسات أيضًا استخدام التقنيات الحديثة وأنظمة الري الفعالة لزيادة الإنتاجية .

٥. تشجيع البحث والابتكار في الزراعة لتطوير تقنيات جديدة، وتحسين أصناف المحاصيل وتعزيز تقنيات الزراعة، وتشجيع تبني ممارسات الزراعة المستدامة، مثل الزراعة العضوية، والإدارة المتكاملة للآفات وتوفير برامج التدريب والتعليم للمزارعين لتعزيز معارفهم ومهاراتهم في تقنيات الزراعة المستدامة.

٦. ضرورة التكامل الزراعي مع دول الجوار وعلى الأخص السودان وجنوب السودان حيث تتمتع تلك الدولتين بتوفر الأراضي الخصبة والمياه، وبالتالي يجب إحداث التكامل الزراعي مع تلك الدول لحل مشكلة الغذاء والقضاء على الفجوة الغذائية.

٧. تنسيق السياسات الاقتصادية في جميع البلدان الأعضاء متماشية مع الأهداف الأساسية للتكامل، ولا سيما دفع عجلة النمو وتطوير الصادرات، والتطوير الكامل للبنية الأساسية والخدمات، والعمل علي التوسع الرأسي في الإنتاج الزراعي عن طريق زيادة إنتاجية الفدان.

٨. إعادة النظر في السياسات الزراعية عن طريق توفير محفزات وتكنولوجا فعالة لزيادة الإنتاج المحلي واستحداث الوظائف في المناطق الريفية، ويتوجب على هذه الحكومات بالتوازي توسيع شبكات الأمان الاجتماعي لحماية الشرائح الهشة من السكان التي تعتمد في معيشتها على مصادر محدودة.

٩. ضرورة العمل على اتخاذ دول التكتلات مواقف موحدة في كافة المحافل والمنظمات والتكتلات الاقتصادية وبخاصة منظمة التجارة العالمية من أجل توحيد الرأي في المفاوضات التجارية فيما يتعلق بتحرير التجارة وإزالة القيود التي تعوق تدفقها وحرية حركتها.

١٠. تعزيز سلامة الأغذية ومراقبة الجودة، ووضع أنظمة صارمة لسلامة الغذاء وأنظمة فحص للتأكد من أن الأغذية المنتجة والمستوردة تفي بالمعايير العالمية، ويشمل ذلك مراقبة بقايا المبيدات، والتلوث الميكروبي، وتنفيذ أنظمة التتبع لتتبع منشأ وحركة المنتجات الغذائية عبر سلسلة التوريد.

١١. الإهتمام بعمليات الإنتاج الزراعي خاصة في قطاع الإنتاج الحيواني في المناطق الصحراوية، حيث أن الكثير من المناطق الصحراوية خاصة في منطقة الساحل الشمال الغربي،

ومنطقة الجنوب الشرقي في منطقة حلايب وشلاتين هناك أعداد من الحيوانات وعلى الأخص الماعز والأغنام، والإبل.

١٢. ضرورة الاهتمام بتحسين مؤشر الحوكمة في مصر، وذلك لوجود علاقة طردية بين الحوكمة والاستثمارات الأجنبية المباشرة. فكلما تحسن مؤشر الحوكمة زاد معدل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للبلاد، والذي بدوره يعمل على تحسن حالة الأمن الغذائي.

المراجع

المراجع العربية

الكتب

١- البشير الكوت، "المنظمات الإقليمية الفرعية في أفريقيا، دراسة لأبرز المنظمات"، المركز العالمي لدراسات الكتاب الأخضر، طرابلس، (٢٠٠٩).

٢- السيد عليوة، إدارة الأزمات والكوارث: مخاطر العولمة والارهاب الدولي، دار الأمين للنشر والتوزيع، ط٢، القاهرة، (٢٠٠٢).

٣- اياد نصر، سيكولوجية ادارة الازمات، دار الخليج للنشر والتوزيع، ط ١،عمان، (٢٠١٩).

٤- سامي عفيفي، "التكتلات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق"، بدون ناشر، القاهرة، (٢٠٠٣).

٥- صلاح عبد الحميد، الإعلام وإدارة الأزمات، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط ١، (٢٠١٣).

٦- عبد القادر عبد العزيز، جغرافية الكوارث الطبيعية، التركى للكمبيوتر وطباعة الأوفست، طنطا، مصر (١٩٩٤)

٧- عزة ابراهيم عمارة، الامن الغذائي والتنمية الزراعية في مصر، بلا دار نشر، القاهرة، (٢٠٠٩).

٨- علي السلمي، اشكاليات الدستور والبرلمان، دار سما، القاهرة، (٢٠١٥).

٩- محمد السيد عبدالسلام، الامن الغذائي للوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة عدد ٢٣٠، (١٩٩٨).

الدوريات والمجلات والندوات والمنتديات والتقارير

١. أحمد زهير شامية، محمد جمال طقطق. "أثر التكتلات الاقتصادية في أوضاع الزراعة في الوطن العربي." في المؤتمر العلمي الثالث: الموقع التنافسي للتكتلات الاقتصادية العربية في ظل العولمة وأثرها في الاقتصاد الأردني إربد: جامعة إربد الأهلية . كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، (٢٠٠٢) .

٢. الأمن الغذائي في الدول العربية، الفصل العاشر: المحور، صندوق النقد العربي،(٢٠٠٩).

٣. البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية – العدد الأول – المجلد – ٦، القاهرة، (٢٠٠٧).

٤. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، دراسة التجارة الخارجية وأثرها على الاقتصاد المصرى خلال الفترة ٢٠٠٦ –٢٠١٥ مع دراسة خاصة عن دور الكوميسا، (٢٠١٧).

٥. آمال بوبكير، "دراسة مقارنة لمفاهيم الأمن الغذائي المستدام، الاكتفاء الذاتي والسيادة الغذائية: الجزائر نموذجا ".مجلة آفاق للبحوث والدراسات مج٥، ع١ (٢٠٢٢).

٦. تداعيات ارتفاع الاسعار العالمية للموارد الغذائية الاساسية وتاثيرها على مستوى معيشة المواطن العربى ، ورقة عمل مشتركة مقدمة من المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المركز العربى لدراسات المناطق الجافة والاراضى القاحلة، الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي، الاتحاد العربى للصناعات الغذائية، الاتحاد العربى للاسمدة، للمجلس الاقتصادى والاجتماعى – جامعة الدول العربية – الدورة ٨٣، الخرطوم، السودان،(٢٠٠٩).
٧. جيهان محمد العفيفي، و سعاد عبداللطيف موسى، "دراسة تحليلية للاستثمارات والتجارة الخارجية بين مصر ودول الكوميسا ".مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية مج٩، ع١،(٢٠١٨).
٨. زينب عبد االله، هند نبيل محمد، منيرة جلال النجار، العلاقات التجارية الزراعية بين مصر واتحاد الكوميسا، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى، مج ٢٨، ع٤،(٢٠١٨).
٩. سمر حسن الباجورى، "تجارب التكامل الاقتصادي في إفريقيا: الكوميسا نموذجاً ".مجلة الديمقراطية مج٢١، ع٨١،(٢٠٢١).
١٠. شريف محمد سمير، فياض أزمة الغذاء العالمية ونتائجها الإقتصادية والإجتماعية على قطاع الزراعة والريف المصرى دور الثورة المصرية على أوضاع الفلاحين الزراعة في مصر، جامعة الدول العربية – المنظمة العربية للتنمية الزراعية – الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية – مج٣٠– الخرطوم، (٢٠١١).
١١. صابر، سلوى فؤاد. "تأثير مشكلة الغذائية على الأمن الغذائي في مصر ".مجلة مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الاسلامي مج ١٦، ع ٤٦ (٢٠١٢).
١٢. طلعت رزق الله، إمكانات ومعوقات التنمية الزراعية المستدامة في مصر – المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي – المجلد الثالث – العدد الثاني، (٢٠١٧).
١٣. عبدالعظيم محمد مصطفى، "أزمة الزراعة العربية والعمل الإقتصادى المشترك "معهد التخطيط العربى، الحلقة النقاشية العاشرة، الكويت، نوفمبر (١٩٨٧).
١٤. فؤاد مصطفى، "موسوعة التصدير العربية في تنمية وتسويق الصادرات " المجلد الأول، بدون ناشر، القاهرة، بدون سنة النشر، ص٨٤،٨٥، معهد التخطيط القومي، "سبل تنمية الصادرات المصرية من الخضر"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٤٣،، القاهرة، ديسمبر، (٢٠٠١).
١٥. لمياء محمد المغربي، "التبادل التجاري العربي الإفريقي الفرص والتحديات: دراسة حالة مصر وتجمع الكوميسا ".المجلة العربية للإدارة مج٣٧، ع٤،(٢٠١٧).
١٦. محمد عبدالقادر عطاالله، "دراسة تحليلية للتجارة الزراعية بين مصر ودول الكوميسا مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية مج٧، ع٩، (٢٠١٦).

١٧. مصطفى صلاح، "تعزيز التواجد: استرتيجية مصر خلال رئاسة تجمع الكوميسا ".آفاق سياسية ع٨٠،(٢٠٢١)
١٨. ممتاز ناجي السباعي، حسام الدين حامد منصور، فالح عبد النعيم أمين، دراسة اقتصادية لأثر تكنولوجي أصناف أهم محاصيل الحبوب على التنمية الزراعية في مصر، مجلة أسيوط للعلوم الزراعية، ٤٧، عدد ٤، (٢٠١٦).
١٩. منى البرادعي، سياسة الغذاء في مصر– مجلة مصر المعاصرة – العدد ٤١١/٤١٠، (١٩٨٨) .
٢٠. وفاء سعد إبراهيم يوسف، "التدفقات التجارية بين مصر ودول الكوميسا: نموذج الجاذبية مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية مج٢٠، ع٢،(٢٠١٩).
٢١. يوسف بن يزة، محددات ومهددات الأمن الغذائي فى المنطقة العربية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد ٣٨، يونيو (٢٠١٨).

المراجع الاجنبية

1. Abdalla, Ahmed, Till Stellmacher, and Mathias Becker. "Trends and Prospects of Change in Wheat Self-Sufficiency in Egypt." Agriculture 13, no. 1 ,(2022)

2. Abdelradi, F. Food security and political stability in Egypt: A closer look at the food subsidy system. Mediterranean Politics, 21(1), (2016).

3. **Alderman, Harold**. "**Food subsidies and state policies in Egypt**." **In Food, States, and Peasants**,(2021)

4. Bush, Ray, 'Food Security in Egypt', in Zahra Babar, and Suzi Mirgani (eds), Food Security in the Middle East (2014; online edn, Oxford Academic, 18 Dec. ,(2014)

5. Egyptian national Action Program to Combat Desertification – Desert Research Center – Ministry of Agricultural and Land Reclamation – Arab Republic of Egypt – June ,(2005)

6. El-Shazly, H. H. ,Food security in Egypt: Challenges and solutions. In Sustainable Food Security in the Era of Local and Global Environmental Change, Springer , (2017).

7. Horton, S. ,The 1974 and 2008 Food Price Crises. The global food crisis, (2009).

8. Johnson, A. B., & Williams, C. D. ,Assessing Risks in Foreign Trade with COMESA Community Countries: A Comparative Study. Journal of International Trade and Economics, 10(2), (2021).

9. Mazloum, Alaa, Abdelrahman Rizk, Norhan Muhab, and Zainab Asal. "Addressing Food Insecurity in Egypt: Towards Sustaining Food Access for All, Policy Public and Affairs Global of School The, The American University in Cairo , (2021).

10. Near East and North Africa Regional Network for Agricultural Policies (NENARNAP),Food and Agriculture Policy Review , Egypt, December (2010).

11. Norman Phelps: 'Setting Up A Crisis Recovery Plan". Journal of Business Strategy, Vol.6. No.4,(1986.

12. Omran, F. R. ,Causes and solutions to the food crisis in Egypt: An economic perspective. Business and Management Studies, 5(3), (2019).

13. Ramadan, Racha. "Food security and its measurement in Egypt." CIHEAM Watch Letter 32 , (2015).

14. Rashid, Abdur. "Global information and early warning system on food and agriculture GIEWS." Encyclopedia of Life Support Systems EOLSS. Switzerland , (2009).

15. United Nations, The Millennium Development Goals Report, New York, United Nation, (2009).

16. World Bank, Ensuring Food Security in Developing World–World Bank. Washington D.C، (1985).

المواقع الإلكترونية

١. اتفاقية التجارة الحرة بين مصر وتركيا، وزارة التجارة والصناعة، الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢٢/٦/٢٥، الساعة ١١:٠٩م،

https://www.goeic.gov.eg/ar/documents/default/view/id/٣٦٨

٢. اتفاقية التجارة الحرة بين مصر وتركيا، وزارة التجارة والصناعة، الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢٢/٦/٢٥، الساعة ١١:٤٨م،

https://www.goeic.gov.eg/ar/documents/default/view/id/٣٦٨

٣. اتفاقية التجارة الحرة بين مصر وتركيا، وزارة التجارة والصناعة، الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢٢/٦/٢٥، الساعة ١١:٤٨م،

https://www.goeic.gov.eg/ar/documents/default/view/id/٣٦٨

٤. العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مكتبة حقوق الانسان جامعة منيسوتا، تم الاطلاع فى ٢٠٢٠/٥/٢٨، الساعة ١٢:٥٤ص،

http://hrlibrary.umn.edu/arab/b002.html.

٥. عمرو عادلي،التجارة بين مصر وتركيا مستمرة وسط التوترات، تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢٣/٣/١٥، الساعة ٦:٣٨ م،

https://carnegie-mec.org/2021/11/17/ar-pub-85685

٦. محمود الجمل، اتفاقية التجارة الحرة بين مصر وتركيا موضع مساءلة... تستدعي تدخلا "مرنا" لحماية المنافسة، تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢٢/٩/١، الساعة ١١:٣١م،

https://www.independentarabia.com/node/

٧. منظمات أفريقية، التمثيل التجارى المصرى، تم الاطلاع فى ٢٠٢٢/٦/١٨، الساعة ٨:٢٥م،

http://ecs.gov.eg/Arabic/Pages/African-organizations.aspx

٨. منظمات أفريقية، التمثيل التجارى المصرى، تم الاطلاع فى ٢٠٢٢/٦/١٨، الساعة ٨:٤٩م،

http://ecs.gov.eg/Arabic/Pages/African-organizations.aspx

٩. منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٢١، مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية يسجل ارتفاعا إضافيا الفاو، تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٣١، الساعة ١٢:٥٦م،

http://www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/ar.

10. Egypt, Turkey agree on timeframe for upgrading diplomatic relations,16/3/2023 ,12:01pm,

https://english. ahram.org.eg /News/495785.aspx

11. Egypt-Turkey Trade Relations and Trade,16/3/2023 ,11:41pm ,https://www .tebadul .com /blog /trade-relations-between-egypt-and-turkey

12. HagarHosny,Egyptian-Turkish trade agreement comes under fire,14/3/2023 ,3:24pm,,
https://www.al-monitor.com/originals/2021/02/egypt-turkey-trade-agreement-assess-political-tensions.html

13. Trade exchange between Egypt and Turkey,The Observatory of Economic Complexity,Available 12/8/2022, ,11:33am,
https://oec.world/en/profile/bilateral-country/tur/partner/egy

14. Trade exchange between Egypt, COMESA countries records $3bn in 2020: Cabinet,available20/6/2022,10:17am,
https://ailynewsegypt.com /2021/11/21/ trade-exchange-between-egypt-comesa-countries-records-3bn-in-2020-cabinet/